Distribution: Restricted
Original: English

EB 2001/74/R.19/Rev.1
البند 7(جـ)(i) من جدول الأعمال

6 December 2001
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والسبعون

روما، 5–6 ديسمبر/كانون الأول 2001

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى

مملكة نيبال

من أجل

مشروع التخفيف من وطأة الفقر في المرتفعات الغربية

Document # 225536
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع		**iv**
موجز التمويل		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	2
جيم –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع نيبال	3
الجزء الثاني –	**المشروع**	**5**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	5
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	6
جيم –	عناصر المشروع	6
دال –	التكاليف والتمويل	11
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	14
واو –	التنظيم والإدارة	14
زاي –	المبررات الاقتصادية	15
حاء –	المخاطر	17
طاء –	الأثر البيئي	17
ياء –	السمات الابتكارية	17
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**18**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**18**
الملحق		
موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها		**19**

APPENDIXES الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول – البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD FINANCING TO NEPAL

الثاني – تمويل الصندوق السابق لنيبال

3 III. LOGICAL FRAMEWORK

الثالث – الإطار المنطقي

6 IV. COSTS AND FINANCING

الرابع – التكاليف والتمويل

7 V. IMPLEMENTATION ARRANGEMENTS AND RESPONSIBILITIES

الخامس – تدابير التنفيذ والمسؤوليات

12 VI. ORGANIZATIONAL CHART

السادس – الهيكل التنظيمي

14 VII. FLEXIBLE LENDING MECHANISM AND CONDITIONS FOR SUBSEQUENT LENDING

السابع – آلية الإقراض المرنة وشروط الإقراض

15 VIII. ECONOMIC AND FINANCIAL ANALYSIS

الثامن – التحليل الاقتصادي والمالي

معادلات العملة

وحدة العملة	=	روبية نيبالية
1.00 دولار أمريكي	=	74.0 روبية نيبالية
1.00 روبية نيبالية	=	0.013514 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة مملكة نيبال

16 يوليو/تموز – 15 يوليو/تموز

خريطة منطقة المشروع

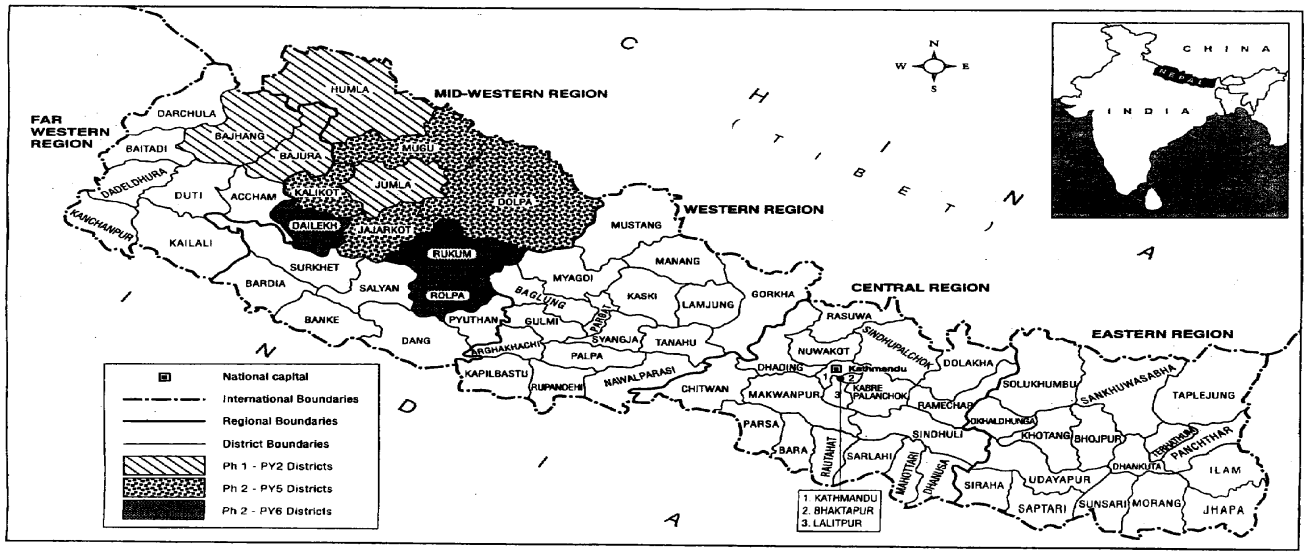

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها..

مملكة نيبال

مشروع التخفيف من وطأة الفقر في المرتفعات الغربية

موجز التمويل

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	مملكة نيبال
الوكالة المنفذة:	وزارة التنمية المحلية
التكلفة الكلية للمشروع:	32.6 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	15.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20.0 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (75%) في السنة
قيمة المنحة المقدمة من الصندوق:	290 000 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (تعادل 360 000 دولار أمريكي تقريبا)
قيمة التمويل المشترك:	برنامج الأغذية العالمي: 4.0 ملايين دولار أمريكي القطاع الخاص: 36 000 دولار أمريكي
مساهمة المقترض:	5.9 مليون دولار أمريكي
مساهمة الحكومة المحلية:	2.2 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	78 000 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

مـــن هـــم المستفيدون من المشروع؟ تضم الأقاليم الإدارية الموجودة في منطقة المشروع نحو 000 226 أسرة يبلغ العدد الإجمالـــي لأفـــرادها نحـــو 1.2 مليون نسمة، معظمهم ممن لا يتمتعون بالأمن الغذائي لعدم قدرتهم على زراعة الأغذية الكافـــية فـــي حـــيازاتهم الزراعـــية الصغيرة والهامشية لإنتاج أغذية تكفي أسرهم على مدار السنة. وبحلول نهاية فترة المشروع، يتوقع أن تكون قد استفادت منه 000 115 أسرة (يرأسها رجال ونساء). وتتألف الفئات المستهدفة ذات الأولوية من أضعف أفراد المجتمع المحلي (النساء والفئات المستفيدة الضعيفة) والشباب، والأسر المعيشية التي لا تمتلك أرضا أو التـــي تمتلك مساحات ضئيلة، والأقليات الأخرى). ومع ذلك، ونظرا للفقر الشامل السائد في منطقة المشروع. سيتبع نهج شامل في تحديد المجموعة المستهدفة.

مـــا هي أسباب الفقر في المنطقة؟ يُعزى تفشي الفقر في المرتفعات الغربية لنيبال إلى عدد من العوامل. أولا، فيما يتعلق بالفـــئات الضـــعيفة، يعـــيش الفقراء في منطقة تتسم بتضاريس شديدة الوعورة ومناخ بالغ القسوة. وتؤدي عزلة الأقسام الإدارية وضعف وسائل الاتصال بها، وما يقترن بذلك من نقص الخدمات إلى زيادة تفاقم ضعف الفقراء. ثانيا، محدودية الوجـــود النظامـــي للحكومة فيما يتعلق بالأطر المؤسسية والقانونية وأطر السياسة العامة التي تشكل سبل الكسب للفقراء، بســـبب عـــزلة الأقســـام الإدارية المكونة لمنطقة المشروع. وتوجد منظمات غير حكومية في المنطقة ولكن قدرتها على الوصـــول إلـــى الفـــئات المستهدفة محدودة للغاية، أما المانحون فإنهم غير موجودين من الناحية العملية. ثالثا، أن فرص وصـــول المجموعـــة المستهدفة إلى المنافع المتولدة عن قاعدة الموارد (وبخاصة، موارد الأحراج والمراعي) محدودة. ويكـــافح هـــؤلاء الـــناس من أجل البقاء بزراعة محاصيل غذائية في الحيازات الزراعية التي يقل متوسط مساحتها عن 0.5 هكتار. كما أن فرصة وصول الفقراء إلى التسهيلات الادخارية والائتمانية محدودة، لأن المنظمات غير الحكومية لا تصـــل إلا إلـــى عـــدد ضئيل من الأسر المعيشية الريفية في الأقسام الإدارية لمنطقة المشروع. وفيما يتعلق برأس المال المـــادي، فـــإن أكثر المؤشرات وضوحا على نقص التنمية هو عدم وجود هياكل أساسية مادية وما يقترن به من ضعف الارتباط بالأسواق.

كـــيف يمكـــن مســـاعدة المجموعة المستهدفة؟ سيسعى المشروع إلى التغلب على القيود التي تواجه سبل الكسب، وذلك بالتخفيف من ضعف المجموعة المستهدفة، وتحسين الوصول إلى الخدمات والموارد الأساسية؛ وتعزيز عناصر تنوع سبل الكسب (الثروة الحيوانية والحراجة وزراعة المحاصيل)؛ وتعزيز الإمكانات عن طريق تعميم المنظور الجنساني وأنشطة حقـــوق الإنســـان. وسيتم الوصول إلى المجموعة المستهدفة من خلال النهج المصمم التالي: (i) في التركيز على تعزيز المنـــتجات العالية القيمة الرائجة في الأسواق، سيوفر المشروع فرص الوصول إلى خدمات الادخار والخدمات الائتمانية علـــى مســـتوى القـــرية وسيدعم إقامة المشاريع الصغيرة؛ (ii) بغية تعزيز فرص أفقر الفئات (النساء والفئات المستبعدة الضـــعيفة والمزارعين الذين لا يملكون أرضا) إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، سيدعم المشروع نقل حقوق إدارة الأحـــراج والمراعـــي إلى المستفيدين؛ (iii) ومن أجل توفير فرص الوصول إلى الأسواق سيتعاون المشروع مع البرامج الأخـــرى للمانحين لبقاء طرق الوصول والاتصال بالقطاع الخاص من أجل المساعدة في التسويق؛ (iv) ومن أجل زيادة فرص العمل للفقراء والمعدمين، ولا سيما من النساء، سيدعم المشروع العمليات الكثيفة العمالة لبناء الهياكل الأساسية على صـــعيد المجـــتمع المحلـــي على أساس الطلب؛ (v) ومن أجل معالجة قضايا العدل الاجتماعي، سيعزز المشروع أنشطة

التوعـــية بـــالحقوق، والدعوة لتبني سياسات عامة وأنشطة التدريب. وأخيرا، ومن أجل التقليل من ضعف المرأة ستهدف أنشـــطة المشروع إلى زيادة فرصها في الوصول إلى المعارف والتكنولوجيا، والسيطرة على الموارد الإنتاجية، وتعزيز مهاراتها القيادية والإدارية.

كـــيف سيشـــارك المستفيدون في المشروع؟ ستكفل التنمية القائمة على المشاركة على النحو التالي: اعتمادا على النجاح الـــذي حققـــه البرنامج التشاركي الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيبال لتنمية الأقاليم بمشاركة المستفيدين، ســـيدعم المشروع إنشاء المنظمات المجتمعية وتعزيزها من أجل القيام بدور الوساطة المالية لخدمة الفقراء. وسيشمل ذلك تدريـــب مديري ورؤساء تلك المنظمات على إدارة عمليات الادخار والإقراض، وتدريب متخصصين على مستوى القرية لتوفـــير الدعـــم التقنـــي للمســـتفيدين. ويـــتوقع من المستفيدين أن يشاركوا في مجموعات الادخار والائتمان التابعة لهذه المنظمات، وجماعات الاستفادة من إجارة الأحراج وإعادة زراعة الأحراج وإدارتها؛ وبرامج البيان العملي، والتدريب عن طـــريق المرشـــدين القرويين على زراعة المحاصيل وتنمية الثروة الحيوانية والحراجة؛ وجماعات بناء الهياكل الأساسية الريفية وصيانتها؛ والمراقبة الذاتية وعمليات تقدير أثر المشاريع.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى مملكة نيبال من أجل مشروع التخفيف من وطأة الفقر في المرتفعات الغربية

أعرض التقرير والتوصية التالية له بشأن مساعدة مالية مقترحة تتألف من قرض قيمته 15.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20.0 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية ومنحة قيمتها 000 290 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 000 360 دولار أمريكي تقريبا) للمساعدة في تمويل مشروع التخفيف من وطأة الفقر في المرتفعات الغربية. ويكون أجل القرض 40 سنة، تشمل فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة المساعدة المالية.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - نيبال دولة غير ساحلية تنقسم إلى ثلاث مناطق متوازية ومتزايدة في الارتفاع – السهول (التيراي) والتلال والجبال – وهي واحدة من أكثر البلدان ارتفاعا في العالم. ويقدر عدد سكانها بنحو 22 مليون نسمة كما تقدر كثافتها السكانية بنحو 600 فرد في الكيلومتر المربع من الأراضي القابلة للزراعة. وقد شهد اقتصادها تغيرات كبيرة خلال السنوات العشر الماضية. فمنذ عام 1991، اعتمدت الحكومة سياسة اقتصادية ليبرالية ذات منحى سوقي وقامت بعدد من الإصلاحات، بما في ذلك تحرير التجارة وأسعار الصرف وتحرير الأسواق المالية والتقليل من سيطرة الحكومة على الاقتصاد. وقد بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي 5% فيما بين عامي 1990 و 1997 و 4.6 فيما بين عامي 1997 و 2000. وفي الوقت الذي تقدمت فيه إدارة الاقتصاد الكلي على الأمد القصير بصورة مرضية، لم يُحدث إلا تقدم ضئيل في التخفيف من وطأة الفقر وفي التصدي بصورة فعالة للقيود الرئيسية التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولا تزال نيبال واحدة من أقل البلدان نموا في العالم بجميع المؤشرات الرئيسية الاجتماعية والاقتصادية ومؤشرات التنمية البشرية. ويجعل متوسط الدخل الفردي المنخفض البالغ 225 دولارا أمريكيا من نيبال تاسع أفقر بلد في العالم.

(1) لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

2 - ويتميز اقتصاد البلد بقطاع زراعي كبير وباقتصاد حضري غير نظامي صغير ولكنه سريع النمو. ورغم أن نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي انخفض من نحو 72% في عام 1975 إلى نحو 40% في عام 1999، فإن القطاع الزراعي لا يزال يمثل الدعامة الأساسية للاقتصاد، إذ يعمل به نحو 81% من إجمالي السكان. ويتسم القطاع الزراعي بوجود نظام زراعي شبه إقطاعي وقائم على زراعة الكفاف، وارتفاع نسبة العمالة الناقصة وانخفاض الإنتاجية. وتقوم معظم الأسر المعيشية بزراعة بعض الأرض غير أن نحو 70% من الحيازات تقل عن هكتار واحد. وتؤدي التحويلات المالية الخارجية دورا رئيسيا كمصدر للنقد الأجنبي وللدخل على السواء بالنسبة للكثير من الأسر المعيشية، ولا سيما في مناطق التلال. وسوف يعتمد تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي في نيبال على: (i) استغلال المزايا النسبية الفريدة للتلال والجبال (المنتجات ذات القيمة العالية بصفة خاصة)؛ (ii) وبناء هياكل أساسية اجتماعية واقتصادية؛ (iii) وتحسين الأداء الإداري والمؤسسي؛ (iv) والتوصل إلى نهاية سلمية للتمرد.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

3 - يتضمن تصميم المشروع الدروس التالية المستفادة من المشاريع السابقة التي دعمها الصندوق في البلد:

- يحتاج الفقراء في نيبال إلى الوصول المضمون إلى الموارد التي توفر لهم قدرا من الاستقرار في حياتهم. وسيعالج المشروع هذه المسألة من خلال برنامج لاستغلال الأحراج يستهدف أفقر الفئات.

- قد يكون اتباع نهج مؤسسي تعددي لتوفير الخدمات أكثر فعالية من الاعتماد على الوكالات الحكومية وحدها. وقد عالج تصميم المشروع هذه المشكلة عن طريق إقامة روابط مع كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

- تحتاج المجتمعات المحلية لفقراء الريف إلى امتلاك مبادرات مشاريعية، وسوف يعالج المشروع هذه المسألة باتباع نهج قائم على الطلب.

- حققت الجهود المبذولة لتحسين نظم الكسب عن طريق التركيز على النساء نجاحا وأدت إلى تحسين مستوى معيشة الأسر المعيشية بشكل عام. وسوف يقوم المشروع بتعميم الاهتمامات المتعلقة بالمنظور الجنساني.

- تدعو الحاجة إلى وجود بنى أساسية أفضل، وبخاصة في التلال والجبال، حيث تتسم الروابط بين الأسواق بالضعف. ومن ثم يتضمن المشروع عنصرا لتطوير البنى الأساسية يهدف إلى تحسين التسويق، وزيادة فرص التوظيف، وتوفير المرافق المجتمعية الأساسية المطلوبة.

- من الضروري تحسين التنسيق بين الوكالات المنفذة. ويسعى المشروع إلى تحقيق ذلك عن طريق الوصول باللامركزية في إدارة المشروع حتى مستوى وحدات الأقسام الإدارية، التي ستتولى تنسيق وإدارة التعاقد مع مقدمي الخدمات.

- يمثل زيادة تواتر نقل الموظفين وضعف الحوافز التي تقدم لهم أحد المعوقات الرئيسية. وسيتم التغلب على هذه المشكلة بإنشاء فريق للمساعدة التقنية من أجل ضمان الاستمرارية في إدارة المشروع، وبوضع برنامج حوافز للموظفين.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع نيبال

السياسة التي تتبعها نيبال من أجل استئصال الفقر

4 - يمثل تخفيف حدة الفقر هدفا رئيسيا للخطة الخمسية التاسعة (1997–2002)، التي تهدف إلى تخفيض نسبة الفقراء من 42% إلى 32% بحلول نهاية عام 2002. وتستند الخطة إلى استراتيجيتين عريضتين: دمج الفقراء المتوسطي الفقر (60% من السكان الفقراء) في السياق العام للاقتصاد؛ وتوفير مساعدة خاصة للفقراء المعدمين (40% من الفقراء). وقد حددت الزراعة باعتبارها القطاع الرائد فيما يتصل بجهود تخفيف حدة الفقر، على أن تكون الأداة الرئيسية لذلك هي الخطة المنظورية الزراعية لعام 1995. وتركز تلك الخطة على التنمية السوقية المنحى المدعومة باستثمارات استراتيجية عامة في البنى الأساسية (وبخاصة الري والطرق "الزراعية") والبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي. وهي تركز على إحداث تحول زراعي في منطقة السهول والمناطق ذات الإنتاجية العالية في التلال. وتشمل الاستراتيجيات المهمة الأخرى للتخفيف من حدة الفقر ما يلي: (i) الاستثمار في المشاريع الكثيفة العمالة؛ (ii) وتحقيق اللامركزية في الحكم والترتيبات المؤسسية من أجل تحسين فرص الوصول إلى الموارد وفرص العمل؛ (iii) وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المحلية. وقد أصبح واضحا، خلال السنوات الأخيرة، أن التصدي الفعال للفقر يتطلب نُهُجا قائمة على المساواة في الحقوق، وتتضمن ورقة استراتيجية الحد من الفقر (2000) التي يجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة عليها، والتي ستشكل الأساس الذي تستند إليه الخطة الخمسية العاشرة التزاما باتباع هذه النهج.

أنشطة المانحين الرئيسيين الآخرين من أجل استئصال الفقر

5 - نيبال هي أحد البلدان الرئيسية المتلقية للمعونة الأجنبية. وتشمل المشاريع المهمة التي يدعمها المانحون والتي تتيح فرصا للشراكة وتبادل الخبرات ما يلي: (i) المشروع التشاركي لتنمية الاقسام الإدارية ومشروع الحكم المحلي، وكلاهما من المشاريع التي بدأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويوفران الأساس المفاهيمي والتشغيلي لتصميم المشروع الراهن. وتقترح حكومة صاحب الجلالة في نيبال (الحكومة) أن تقوم، بدعم من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، والمنظمة الإنمائية الهولندية والمانحين الآخرين، بتوسيع نطاق المشروع التشاركي لتنمية الأقاليم الإدارية/مشروع الحكم المحلي ليصبح مشروعا واحدا على الصعيد الوطني يعرف باسم برنامج تعزيز الحكم المحلي؛ (ii) ومشروع برنامج الأغذية العالمي لأعمال البنية الأساسية للمجتمعات الريفية الذي يقوم بتشغيل برامج الغذاء مقابل العمل في عدد من الاقسام الإدارية؛ (iii) ومشروع التنمية الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي الذي تدعمه الوكالة الكندية للتنمية الدولية، والذي تضطلع بتنفيذه ثلاث منظمات غير حكومية وطنية ويركز على التعبئة الاجتماعية من أجل إنتاج وتسويق المحاصيل النقدية المناسبة للمنطقة التي يعمل بها؛ (iv) ومشروع تنويع المحاصيل والمشروع الثالث لتنمية الثروة الحيوانية اللذين يمولهما مصرف التنمية الآسيوي؛ (v) ومشروع مساعدة قطاع إدارة الموارد الطبيعية الذي تدعمه الوكالة الدانماركية للتنمية الدولية، والذي يضطلع بتوفير التدريب والدعم التقني والمالي في مجال تكوين مجموعات للمستفيدين من الغابات وبالأعمال التحضيرية لوضع خططها التشغيلية.

استراتيجية الصندوق في نيبال

6 - منذ عام 1978، خصص الصندوق ما مجموعه 93.6 مليون دولار أمريكي لتسعة قروض قُدمت إلى نيبال. وقد أقفلت ستة من هذه المشاريع وهناك مشروعان آخران يتوقع إقفالهما في ديسمبر/كانون الأول 2001. وقد أوردت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لنيبال، والتي اعتمدت في مايو/أيار 2000، استراتيجية توسيع نطاق التجارب الناجحة التي قام بها الصندوق والمانحون الآخرون والمنظمات غير الحكومية في نيبال ولتكرار تلك التجارب. وتتضمن الاستراتيجية التزاما طويل الأجل بمساعدة الفقراء الذين يعيشون في المناطق الهامشية من المرتفعات في نيبال بالوسائل التالية: (i) المساعدة في التمكين الذاتي لأكثر الفئات حرمانا؛ (ii) وتحسين سبل الكسب لسكان المرتفعات، وبخاصة لأولئك الذين يعيشون في أفقر المناطق والأقاليم؛ (iii) وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام عن طريق مساعدة المجتمعات المحلية على إدارة مواردها الطبيعية بأسلوب فعال؛ (iv) ومعالجة المسائل المتصلة بالسياسة العامة أو المسائل الإجرائية بالاستفادة من الخبرة المكتسبة في أثناء التنفيذ؛ (v) ووضع آلية للتنفيذ تضيف قيمة لحياة الناس عن طريق الاستفادة من خبرة الصندوق في التنمية الريفية، وبخاصة في المناطق المعرضة لنشوب نزاعات في سائر أنحاء العالم.

الأساس المنطقي للمشروع

7 - تضمنت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية مقدمات منطقية مادية بيولوجية واقتصادية اجتماعية لمشروع في المرتفعات الغربية لنيبال، وهي منطقة تتسم بالانعزال ووعورة التضاريس، وانخفاض معدل سقوط الأمطار، وصعوبة المسالك، وقلة الفرصة المتاحة للزراعة، وبأدنى متوسط للحيازات الزراعية في البلد (0.5 هكتار). ويتعرض السكان الذين يعيشون في هذه المناطق الجبلية لعدم الأمن الغذائي، مع ارتفاع مزمن في معدلات سوء التغذية (60 – 86%) بين صغار الأطفال، وهو واحد من أعلى المعدلات المسجلة في العالم. وتشمل الفئة التي يستهدفها الصندوق جميع سكان الأقاليم الإدارية تقريبا. وعلاوة على ذلك، تضم المنطقة أكبر نسبة من الطبقات الفقيرة (*dalits*) في البلد. ويتسم إيصال الخدمات إلى مناطق المرتفعات هذه بصعوبة بالغة، بسبب نقص البنى الأساسية والنقص في موظفي الوكالات التنفيذية. والمساعدات التي قُدمت من المانحين لهذه المنطقة قليلة أو معدومة وهناك عدد ضئيل نسبيا من البرامج التي اضطلع بها لمساعدة الفقراء. ورغم هذه القيود، فإن المنطقة توفر فرصا جيدة لتعزيز دخول الفقراء عن طريق إنتاج الثروة الحيوانية والحراجة. وفي الوقت الراهن، لا يستطيع الفقراء تنمية الموارد المتاحة للاستفادة بها، بسبب افتقادهم للتنظيم وانعدام فرص الوصول إلى الخدمات ورؤوس الأموال وقاعدة الموارد نفسها. وانعزال منطقة المشروع، وإمكاناتها الجيدة لتوفير منتجات الثروة الحيوانية والحراجة، وتركُّز الفقراء بها وانعدام فرص وصولهم إلى الموارد كلها تشير إلى ضرورة التدخل الفوري لمساعدة الفقراء في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتيح المشروع فرصة لإقامة شراكة استراتيجية مع المانحين الآخرين في إطار برنامج تعزيز الحكم المحلي. ثمة مبرر آخر للمشروع يتمثل في أنه ما لم يتم التصدي للفقر، فإن من المرجح أن يزيد التمرد السياسي في نيبال.

الجزء الثاني- المشروع

ألف – منطقة .المشروع والمجموعة المستهدفة

8 - تغطي منطقة المشروع 11 قسما إداريا من أقسام المرتفعات في أقصى ووسط غرب مناطق التنمية. وتضم الأقسام الإدارية في منطقة المشروع 392 من لجان التنمية القروية، ونحو 000 226 أسرة معيشية، ويبلغ عدد سكانها نحو 1.2 مليون نسمة. وبانتهاء المشروع، يتوقع أن يبلغ عدد الأسر المعيشية المستفيدة منه نحو 000 115 أسرة (يرأسها رجال ونساء). وتتألف الفئة المستهدفة ذات الأولوية من أشد أفراد المجتمع المحلي عوزا (النساء والطبقات الفقيرة، والأسر المعيشية التي لا تمتلك أرضا أو التي تمتلك مساحة ضئيلة والأقليات الأخرى). ومع ذلك، ونظرا لتفشي الفقر في منطقة المشروع، سيتبنى المشروع نهجا شاملا فيما يتعلق باستهداف عناصر معينة ومن ثم سوف يستفيد منه جميع أفراد المجتمع المحلي.

9 - وتتسم الأقسام الإدارية في منطقة المشروع بتفشي الفقر وتدني مؤشرات التنمية البشرية والحرمان الشامل. وأسعار الأغذية مرتفعة، والخدمات الحكومية ضئيلة ومتناثرة، والفرص المتاحة لإدرار الدخل قليلة، وبصفة خاصة، فإن إنتاج المواد الحرجية غير الخشبية يتم بطريقة انتهازية، مما يلحق المزيد من الضرر بكل من البيئة الهشة ومصادر الكسب للناس. ونظرا لتهميش الناس في هذه المناطق، توجد بها حركة تمرد تزايدت قوة في السنوات الأخيرة. وسيبدأ المشروع في الأقسام الإدارية الأقل تأثرا بالتمرد ثم يتوسع إلى الأقسام الأخرى بناء على تجربتها في التعامل مع التمرد.

10 - وتغطي منطقة المشروع ثلاث مناطق إيكولوجية – زراعية في البلد: التلال المتوسطة، والتلال العالية، والهيمالايا. ويتراوح المناخ من المداري/شبه المداري، إلى المعتدل البارد إلى الألبي. وتتنوع نظم الكسب في أنحاء منطقة المشروع، وتتسم بالتكامل بين زراعة المحاصيل وتربية الماشية والحراجة والأنشطة غير الزراعية. ومعظم الأسر لديها حيازات صغيرة جدا وتعتمد اعتمادا شديدا على الموارد المجتمعية، مثل الأراضي غير المستغلة وأراضي الجنبات، في الرعي أو على أراضي الأحراج في جمع الحطب، والمنتجات الحرجية غير الخشبية (مثل العلف والحطب، والأدوية، والأعشاب، والفطور، ومخلفات الأحراج التي تستخدم في وقاية المزروعات، إلخ). وتمثل الأحراج، التي تغطي نحو 50% من المساحة الإجمالية للمشروع موردا طبيعيا رئيسيا ومصدرا حيويا للدخل التكميلي، وبخاصة في المناطق الجبلية التي تقل فيها الفرص الزراعية. وتمارس الزراعة باستخدام القليل من المدخلات الزراعية والمعدات الأساسية. وتوفر الثروة الحيوانية مصدرا مهما آخر للدخل. وتتسم ظروف معيشة الفقراء بالقسوة وتتباين الاستراتيجيات التي يتبعونها في مواجهة المخاطر تباينا كبيرا. وتشمل استراتيجيات البقاء العمالة الزراعية والهجرة النازحة، وجمع النواتج الحرجية غير الخشبية، والمشاركة في المحاصيل والتجارة البسيطة.

باء – أهداف المشروع ونطاقه

11 - الهدف الكلي للمشروع هو ضمان توفر سبل أكثر مرونة للكسب والدفاع عن الكرامة الإنسانية الأساسية للفقراء والمحرومين اجتماعيا في المرتفعات الواقعة في أقصى غرب ووسط غرب نيبال. والهدف المحدد هو تعزيز

قدرة فئتي الفقراء والمحرومين اجتماعيا على تعبئة مواردهم الذاتية (البشرية، والطبيعية، والمادية، والمالية)؛ والوصول إلى الموارد الخارجية، وضمان تحقيق العدل الاجتماعي. ثمة هدف ثانوي معزز يتمثل في إقامة إطار مؤسسي لدعم الهدف الأساسي، وذلك عن طريق إقامة مؤسسات على المستوى الجماهيري يتم توحيدها في نهاية المطاف على مستوى لجنة التنمية القروية ومستوى لجنة التنمية المحلية على مستوى القسم الإداري.

12 - ونظرا لأن تعبئة المجتمعات المحلية وبناء المؤسسات هي عمليات تستغرق وقتا طويلا، فسوف يُموَّل المشروع في إطار آلية الإقراض المرنة للصندوق (انظر الذيل السابع)، التي تسمح بإطالة أمد المشروع. وسوف ينفذ المشروع على مدى 11 سنة، على ثلاث مراحل. وسوف يجري تقييم مؤشرات البدء لتحديد موعد الانتقال إلى المرحلتين الثانية والثالثة، وذلك من خلال اثنين من استعراضات منتصف المدة. وسوف تستغرق المرحلة الأولى أربع سنوات، سينفذ المشروع خلالها أساسا في أقسام جوملا، وهوملا، وباجانغ، وباجورا الإدارية الأربعة، غير أنه سيبدأ أيضا في بعض الأنشطة في الأقسام الإدارية الأخرى. وسيوسع المشروع نطاق تغطيته في المرحلة الثانية، التي تستغرق أيضا أربع سنوات، وذلك على أساس الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة. وستركز المرحلة الأخيرة التي تستغرق ثلاث سنوات على تدعيم مكاسب المشروع وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

13 - وسيجري الاضطلاع بأنشطة المشروع على أساس الطلب. وستبذل جهود من أجل تعبئة المجتمعات المحلية وإقناعها بتعيين احتياجاتها وتحديد المصاعب التي تتوقع مواجهتها. وسيقوم المشروع، في ضوء ما يتلقاه من تغذية ارتجاعية، بتعبئة الإدارة المحلية من أجل تزويد المجتمعات المحلية بما تحتاجه من خدمات. وسوف تحدد طبيعة المشروع، والقضايا التي يتناولها، وضرورة كفالة ظهور مؤسسات قوية للادخار والائتمان على مستوى القسم الإداري في نهاية المشروع، حاجة المشروع إلى الاضطلاع بالأنشطة على أساس تدريجي. ويعكس تصميم المشروع هذا النهج، وتمثل المرحلة الأولى، بمفردها، 14% فقط من تكاليف المشروع. ومن الصعب التنبؤ بالطابع الدقيق لطلبات المستفيدين، غير أنه يتوقع، في ضوء المناقشات التي جرت في الميدان، أن تتناول العناصر المبينة في القسم التالي بصفة عامة المعوقات الرئيسية التي ستواجه المجتمعات المحلية.

جيم - عناصر المشروع

إنشاء بنية أساسية كثيفة العمالة

14 - مرافق البنية الأساسية في منطقة المشروع تتسم بنقص شديد للغاية. وفي حين أن النية لا تتجه إلى أن يوفر المشروع التمويل الكافي لتلبية جميع احتياجات المنطقة، فإن الأمل معقود على أن توفر بعض الأنشطة الاستراتيجية أساسا للتنمية في المستقبل. وسوف يتبع نهجان: (i) توفير طريق ربط استراتيجي لإتاحة الفرصة للوصول إلى الأسواق في المنطقة؛ (ii) ودعم برنامج على مستوى المجتمع المحلي يستند إلى الطلب من أجل إنشاء بنية أساسية صغيرة النطاق.

15 - وسيسهل ربط إقليم جوملا بإقليم هوملا بواسطة 'طريق أخضر' إمكانية الوصول من الأقسام الشمالية الغربية النائية إلى السهول. ولا شك أن بناء هذا الطريق سيعجل بتنمية المنطقة، ويجعل الإنتاج مجديا من الناحية الاقتصادية،

والأهـم من هذا وذاك أنه سيسهل نقل الأغذية إلى المناطق التي تعاني عجزا مزمنا في الأغذية. وقد اتخذت الترتيبات اللازمـة لبـناء 125 كيلومـترا من 'الطريق الأخضر' بتكلفة قدرها 000 33 دولار أمريكي لكل كيلومتر. وسيشترك برنامج الأغذية العالمي والحكومة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تمويل هذا العنصر من المشروع، على أساس الإجراءات التي وضعها برنامج الأغذية العالمي في إطار مشروع الأعمال المتعلقة بالبنى الأساسية للمجتمعات الريفية. وتقـدر الـتكلفة الأساسـية الإجمالـية للعنصـر الفرعي للطرق بمبلغ 4.9 مليون دولار أمريكي، سيرتبط منها بمبلغ 0.9 ملـيون دولار أمريكـي خـلال المرحلة الأولى للمشروع. ويتضمن ذلك اعتمادا لدراسة أولية للجدوى، وعمليات المسح، وتكلفة العمالة اللازمة لأشغال الطرق، ومواد البناء، والنقل، ومناولة المواد، وإنشاء وحدة لدعم المشروع على مسـتوى القسم الإداري، ومرتبات الموظفين، والتدريب، والمساعدة التقنية المتصلة بذلك واللازمة لتوفير الدعم التقني والإشراف.

16 - وسـيجري العمل في إنشاء البنية الأساسية الصغيرة النطاق على مستوى المجتمع المحلي على أساس الطلب. وسـيتم التنفـيذ علـى أساس الإجراءات المتبعة حاليا في إطار البرنامج التشاركي لتنمية الأقاليم. ومن الصعب التنبؤ بطبـيعة الطلـب، غـير أنه يعتقد أن المشاريع الفرعية قد تشمل مشاريع صغيرة للري، ولإنشاء دروب ممهدة لسير الإنسـان والـبغال، وبـناء جسور، والإمداد بالمياه والمرافق الصحية، ومرافق للتخزين. وسيقوم العاملون في التعبئة المجتمعـية الذين سيعينون في المشروع بتعبئة منظمات المجتمع المحلي لترتيب احتياجاتها من البنية الأساسية بحسب أولوياتهـا ولتسـهيل تجهـيز احتـياجاتها، وذلك من خلال إقامة شراكات مع لجان التنمية القروية، واللجنة الجامعة (مجموعات لجان التنمية القروية) ولجنة التنمية المحلية على مستوى القسم. وستكون المشاريع الفرعية للبنية الأساسية مؤهلـة للحصول على تمويل شريطة أن: (i) تفيد معظم أعضاء اللجان، ولا سيما الفقراء؛ (ii) وأن تسهم لجنة التنمية القـروية بنسـبة لا تقل عن 10% من التكلفة؛ (iii) وأن توافق اللجان على الاضطلاع بأعباء إدارة المرفق؛ (iv) وأن تضـمن اللجـان توظيف أفقر الأعضاء بمجرد البدء في عملية البناء؛ (v) وألا تتجاوز التكلفة التي يتحملها المشروع 000 10 دولار أمريكـي. وبصـورة إجمالـية، يسهم المشروع بالتمويل في 006 1 مشاريع فرعية بمتوسط تكلفة يبلغ 000 5 دولار أمريكـي لكـل مشـروع فرعـي. وسـوف تتلقى كل لجنة من لجان التنمية القروية مبلغا لا يزيد عن 000 30 دولار أمريكـي لهـذه المشـاريع ولن تكون هناك أي مشاريع أخرى مؤهلة للحصول على تمويل إلا إذا كان يجري الاضطلاع بأعباء إدارة المشاريع التي سبق تمويلها إدارة سليمة. ويقدر إجمالي التكاليف الأساسية لهذا العنصر بمبلغ 5.5 مليون دولار أمريكي، منها مبلغ 0.4 مليون دولار أمريكي يتوقع أن تكون مطلوبة خلال المرحلة الأولى.

إجارة الأحراج وإنتاج المواد الحرجية غير الخشبية

17 - الغرض من هذا العنصر هو نقل الموارد المنتجة الى الفقراء ومساعدتهم في إنتاج وتسويق المنتجات الحرجية غير الخشبية المرتفعة القيمة. ويستفاد في هذا العنصر من الخبرة التي اكتسبها الصندوق من المشروع الإنمائي لإجارة احـراج الـتلال وجمع العلف في تعزيز نقل الأراضي على أساس تأجيرها للنساء والأشخاص الذين لا يملكون أرضا لتمكيـنهم من: (i) إجارة الأحراج؛ (ii) وزيادة إنتاجهم من محاصيل العلف (مع التركيز على إنتاج بذور العلف كنشاط لإدرار الدخـل)؛ (iii) وإنـتاج المواد الحرجية غير الخشبية. وسيسعى المشروع، لتوفير 500 22 هكتار من الأراضي الحدية على مدى عشر سنوات لـ 000 1 شخص من مجموعات المنتفعين بالغابات عن طريق الاستئجار. وستتاح هذه

الأراضـــي بالإيجـــار لمـــدة 40 ســـنة. ويبلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين يتوقع أن يستفيدوا من هذا النشاط نحو 15 000 شخص.

18 - وســيمول المشــروع إجــراء مســح أولي لتحديد المساحات المتاحة لتوفير مجموعات مناسبة من الأراضي وإتاحــتها للإيجـــار وتوفــير الخدمات اللازمة لتنظيم مجموعات جديدة من المنتفعين بالأحراج عن طريق الاستئجار، وتعزيز المجموعات القائمة، وإعداد خطط تشغيلية، وتيسير تسليم مناطق الأحراج والمراعي للفئة المستهدفة. وسيمول المشـــروع أيضا تكلفة التعاقد مع منظمة غير حكومية للعمل مع المكتب المحلي للأحراج على مستوى الإقليم الإداري من أجل الاضطلاع بهذه المهام. وقد تم الترتيب لتدريب موظفي المكتب المحلي للأحراج على المفاهيم النظرية لعملية تأجـــير الأحـــراج وعلـــى تنفيذها، وإدارة إنتاج المواد الحراجية غير الخشبية، وتدريب المدربين. وسيعقد ما مجموعه 44 دورة تدريبـــية للأقسام الأربعة التي تشملها المرحلة الأولى من المشروع، حيث يتوقع تشكيل وتدريب نحو 135 من مجموعـــات المنتفعين بالأحراج. كما تم الترتيب للتدريب الأولي وزيارات التعرف، وحلقات العمل المتعلقة بالمراقبة، ووضع الخطط اللازمة للجدول الزمني للعمل واستعراض الخطط التشغيلية.

19 - وســيمول المشــروع أيضـــا تطويـــر وإنتاج مواد حرجية غير خشبية محلية على أن تكون ملائمة اقتصاديا واجتماعـــيا وأن تلبـــي طلـــبا سوقيا معروفا. وفي هذا الصدد، سيعتمد العنصر على المساعدة التي يتلقاها من القطاع الخـــاص (بمـــا فـــي ذلك شركة دابور نييال المحدودة وشركة هربال بروسسينغ آند برودكشن المحدودة المعنية بانتاج وتجهـــيز الأعشـــاب الطبـــية فيما يتعلق بتحديد المناطق المناسبة للإنتاج، وتوفير المدخلات الشجيرات الجيدة)، ونقل التكنولوجـــيا، وشـــراء المنـــتجات. وسوف تقوم هذه الشركات الخاصة بتوفير الخدمات المذكورة أعلاه وتحصل على تكلفتها، غير أن الصندوق والحكومة سيقومان بتمويل تكاليف نقل الشجيرات، وتدريب موظفي المكتب المحلي للأحراج والمستفيدين (بما في ذلك دفع بدلات السفر والنقل اللازمة للوصول الى مقر القسم الإداري)، وإنشاء المشاتل الزراعية. وسينشـــأ مشـــتل لكـــل 10 مجموعـــات من المنتفعين بالأحراج في منطقة المشروع، ومشتل في مقر كل قسم إداري لاستخدامها كمواقع للتدريب العملي. وسيتم تدريب النساء على تشغيل المشاتل وعلى تقديم المشورة التقنية للمستفيدين.

20 - ويقدر إجمالي التكلفة الأساسية لعنصر الحراجة بمبلغ 3.0 مليون دولار أمريكي، سينفق منها مبلغ 0.7 مليون دولار أمريكـــي خـــلال المـــرحلة الأولى للمشروع، وذلك لدعم 135 من مجموعات المنتفعين بالأحراج ولبدء أنشطة المشروع.

إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

21 - تتمـــثل الأهداف الرئيسية لهذا العنصر في تعزيز دور الزراعة والثروة الحيوانية في إتاحة سُبُل العيش للفئة المســـتهدفة، وتحســـين الأمـــن الغذائـــي والتغذية للأسر المعيشية. وإضافة الى تعزيز زيادة إنتاج الحيوانات الصغيرة والمحاصـــيل الغذائـــية الأساسية (الأصناف الجديدة من الأرز والذرة والقمح والبطاطس). سيشجع العنصر الممارسات الإنتاجـــية المســـتدامة (إنتاج السماد العضوية، وتربية الحيوان بالطرق السليمة، وتحقيق التكامل بين محاصيل العلف، وإدخال البقليات مثل الحمص وفول الصويا، وزيادة إنتاج الثروة الحيوانية عن طريق تحسين التغذية وصحة الحيوان)؛ وزراعـــة حدائق منزلية متنوعة، والتدريب على التغذية ورصد حالات سوء التغذية على مستوى القرية. وتحقيقا لهذا

الغـرض، سيمول العنصر ما يلي: (i) بحوث المواءمة التي تجري على الأصناف الواعدة من خلال المحطات التابعة للمجلـس الوطني للبحوث الزراعية في جوملا ودوتي ودايلخ (تم رصد اعتماد بمبلغ 000 153 دولار أمريكي لإجراء 100 تجـربة وبيان عملي، منها 24 تجربة ستجري خلال المرحلة الأولى للمشروع)؛ (ii) واختبار التكنولوجيات وتقديم بـيانات عملـية عـنها فـي المـزارع بواسطة مزارعين تقدميين تم تدريبهم بواسطة موظفي المكتب المحلي للتنمية الزراعـية/المكتـب المحلي لخدمة الثروة الحيوانية (تم رصد اعتماد لتقديم عشرة بيانات عملية في كل لجنة من لجان التنمـية القروية بتكلفة قدرها 000 5 روبية نيبالية لكل موقع من مواقع تقديم البيانات العملية)؛ (iii) وتدريب الموظفين العامليـن فـي مجالي الزراعة والثروة الحيوانية على مستوى القسم الإداري على تدريب المتخصصين على مستوى القـرية؛ (iv) وتدريب/إعادة تدريب العاملين في مجال صحة الحيوان على مستوى القرية وتزويدهم بالمعدات اللازمة (شخصين لكل لجنة من لجان التنمية القروية) للقيام بعمليات التطعيم، وعمليات التشخيص والعلاج البسيطة؛ (v) وإنشاء مشـاتل زراعية (مشتل واحد في كل لجنة من لجان التنمية القروية، وآخر في مقر القسم الإداري) لتوفير مواد الغرس للمسـتفيدين (سـيقوم موظفـو المكتب المحلي للتنمية الزراعية/المكتب المحلي لخدمة الثروة الحيوانية بتدريب النساء والـتعاقد معهـن بصفة مبدئية لإدارة المشاتل)؛ (vi) وبرنامج تجريبي لزيادة توفير السلالات المحسنة غير المتوافرة بكمـيات كافية. وسوف يقيم المشروع صلات مع المركز الدولي للبطاطس والمعهد الدولي لبحوث المناطق الاستوائية شـبه الجافـة للاستفادة من البذور المحسنة للبطاطس ومن الأصناف المقاومة للأمراض من البسلة الهندية والحمص. ويقـدر إجمالي التكاليف الأساسية لهذا العنصر بمبلغ 1.9 مليون دولار أمريكي، سينفق منها 0.4 مليون دولار أمريكي خلال المرحلة الأولى.

التمويل الريفي الصغير

22- الهـدف من هذا العنصر هو إيجاد نظام مالي سليم ومستدام عن طريق تشجيع و/أو تعزيز منظمات المجتمع المحلي الموجودة في القرى على إتاحة خدمات الادخار والائتمان على مستوى القرية. والادخار هو الدعامة الأساسية لـبرنامج الائـتمان. وسوف توفر منظمات المجتمع المحلي عمليات الائتمان الفردية لأعضائها، على أن يحتفظ مدير مـنظمة المجـتمع المحلـي بسـجلات لها ويمنح قروضا بعد إنجاز التدريب المناسب. وسيضطلع مراجعو الحسابات الداخلـيون، الذيـن سـيقوم المشـروع بتعيينهم وتدريبهم، بعمليات مراجعة حسابية دورية لحسابات منظمات المجتمع المحلـي. وسيطلب من منظمات المجتمع المحلي تكوين مدخرات وتقديم قروض من مواردها الخاصة لمدة ستة أشهر علـى الأقل حتى يُصبح لها الحق في الحصول على قروض من أموال المشروع من صناديق التنمية المحلية. وسيمنح المشروع هذه الأموال لمرة واحدة بعد أن يثبت مديرو منظمات المجتمع المحلي بالدليل العملي قدرتهم على: (i) إدارة العملـيات؛ (ii) والمحافظة على معدلات استرداد عالية من صناديق الادخار؛ (iii) والاحتفاظ بسجلات سليمة. وستمنح قـروض لجمـيع الأنشـطة السـليمة، بما في ذلك إنتاج وتسويق المنتجات غير الخشبية للأحراج؛ والإنتاج الزراعي والحيوانـي؛ والأنشطة التي تتم خارج المزارع، بما في ذلك تجهيز الأغذية والاتجار بها وتسويقها. وستُعطى الأولوية لأفقـر أعضـاء منظمة المجتمع المحلي في الحصول على القروض. وسوف تتاح مدخرات منظمات المجتمع المحلي لجمـيع الأعضاء، أما أموال المشروع فلن تتاح إلا للأسر المعيشية التي تعاني عجزيا في الأغذية. وستنشئ منظمات المجـتمع المحلي صندوقا لمخاطر الائتمان لتغطية المخاطر الناجمة عن عدم السداد. وللتقليل من خطر تجاوز مديري مـنظمات المجتمع المحلي لسلطتهم ستتخذ الخطوات التالية: (i) سيتم توسيع نطاق المراجعة الداخلية للحسابات بحيث

تشمل حالات محاباة الأقارب؛ (ii) وسيجري موظفو الائتمان عمليات مسح بين الأعضاء للتأكد من أن المديرين يؤدون أعمالهم بصورة مرضية؛ (iii) وسيعين مديرو منظمات المجتمع المحلي لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات لا تجدد إلا بعد إقرار الأعضاء بسلامة أدائهم. ومن أجل التأكد من توفر مقومات البقاء لمنظمات المجتمع المحلي التي تحصل على دعم من المشروع منذ البداية، سيبذل العاملون في التعبئة الاجتماعية والإدارة قصارى جهدهم من أجل تعزيز تكوين مجموعات لمنظمات المجتمع المحلي على مستوى لجنة التنمية القروية وتكوين اتحادات على مستوى لجنة التنمية المحلية على مستوى القسم الإداري. وسيمول هذا العنصر أيضا وظيفة لموظف للمساعدة التقنية متخصص في التسويق يتولى مسؤولية الاتصال بالشركات الخاصة وتنظيم مجموعات للتسويق – من التجار والمنتجين على السواء – وتعميم المعلومات المتعلقة بالأسعار بهدف إتاحة قنوات بديلة للمستفيدين لتسويق منتجاتهم. وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا العنصر بمبلغ 6.8 مليون دولار أمريكي، منها 0.2 مليون دولار أمريكي ستستخدم في الوصول الى 000 12 من المستفيدين في لجان التنمية القروية الـ 40 التي تشملها المرحلة الأولى.

الدعم المؤسسي

23 - بالنظر الى أوجه القصور في ملاك الموظفين للوكالات التنفيذية وصعوبة الاتصالات في المناطق النائية، فإن وضع إطار مؤسسي قوي يمثل أمرا حيويا للتنفيذ السليم للمشروع. وتحقيقا لهذا الغرض، سيمول المشروع: (i) التدريب اللازم لبناء القدرات على المستوى المحلي، بما في ذلك تدريب الموظفين القياديين في منظمات المجتمع المحلي ولجان التنمية القروية؛ (ii) وتكلفة إنشاء وحدة تنسيق المشروع في نيبالفانج وإنشاء المكاتب على مستوى الأقسام الإدارية لدعم صناديق التنمية المحلية في المناطق التي لم تنشأ بها هذه الصناديق، أو تكلفة الموظفين الإضافيين في المناطق التي أنشئت بها صناديق للتنمية المحلية بالفعل. وفي هذا الصدد، سيمول المشروع استئجار أماكن العمل، ومرتبات الموظفين، وشراء المعدات والأثاث، وما يتصل بذلك من تكاليف تدريبين الموظفين وسفرهم، وتكاليف التشغيل؛ (iii) وتكلفة الآليات اللازمة للمساعدة التقنية والدعم التقني؛ (iv) وتكلفة المنظمات غير الحكومية أو مقدمي الخدمات الآخرين الذين تم التعاقد معهم؛ (v) الاستهلال والتوعية وحلقات العمل المتعلقة بالمراقبة المشتركة للتأثير وعمليات تقييم تأثير المشروع؛ (vi) وضع نظام لرصد المشروع وتقييمه (معدات الكمبيوتر، وتدريب الموظفين والمستفيدين على نظم المراقبة والتقييم). وإجمالا، سيتم تعيين 110 موظفين في الأقسام الإدارية الأربعة خلال المرحلة الأولى. وسيمول المشروع أيضا مبلغ مقطوعا بقيمة 000 300 دولار أمريكي لأنشطة التخفيف من وطأة الفقر ذات الأهمية الوطنية (مثل رفع الوعي بالعدالة الاجتماعية، وتعزيز نظم العلاج التقليدي، ودمج الاستفادة من إجارة الأحراج ضمن أنشطة الحراجة على مستوى المجتمع المحلي)، وسيتم التعاقد مع منظمات غير حكومية لتولي هذه المهمة. ويقدر إجمالي التكاليف الأساسية لعنصر الدعم المؤسسي، بما في ذلك المساعدة التقنية وما يرتبط بها من بناء القدرات، بمبلغ 6.1 مليون دولار أمريكي، يتوقع أن ينفق منها مبلغ 1.7 مليون دولار أمريكي خلال المرحلة الأولى.

دال – التكاليف والتمويل

24 - تقدر التكاليف الإجمالية للمشروع، بما في ذلك الطوارئ والرسوم والضرائب بمبلغ 2.5 مليار روبية نيبالية (32.6 مليون دولار أمريكي)، تمثل تكاليف العملات الأجنبية نسبة 11% منها. وتقدر تكاليف المرحلة الأولى من

المشـــروع بمبلغ 347 مليون روبية نيبالية، أو 4.6 مليون دولار أمريكي (بأسعار أغسطس/آب 2001). وتقدر الطوارئ الماديـــة بنســـبة قدرهـــا 1% من التكاليف الأساسية، والطوارئ السعرية للعملات الأجنبية بنسبة قدرها 2.25%. وترد التكلفة الإجمالية للمشروع في الجدول 1. وسيوفر الصندوق قرضا بمبلغ 20.0 مليون دولار أمريكي تقريبا ومنحة بمبلغ 000 360 دولار أمريكي. ويقدر إسهام برنامج الأغذية العالمي بمبلغ 4.0 ملايين دولار أمريكي وإسهام القطاع الخاص بمـــبلغ 000 36 دولار أمريكي. وسيسهم المستفيدون بمبلغ 000 78 دولار أمريكي؛ والهيئات التابعة للحكومات المحلية (لجـــان التنمية المحلية على مستوى الأقسام الإدارية/لجان التنمية القروية) بمبلغ 2.2 مليون دولار أمريكي، والحكومية بمبلغ 5.9 مليون دولار أمريكي تقريبا. وترد خطة التمويل في الجدول 2.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
1 - إنشاء بنى أساسية كثيفة العمالة					
- الطرق الموصلة بين الاقسام الإدارية	4 412	467	4 878	10	17
- البنى الأساسية على مستوى المجتمع المحلي	4 974	541	5 515	10	20
المجموع الفرعي	**9 386**	**1 007**	**10 393**	**10**	**37**
2 - إجارة الأحراج وإنتاج المواد الحرجية غير الخشبية	2 700	343	3 043	11	11
3 - إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية	1 302	628	1 930	33	7
4 - التمويل الريفي	8 719	56	6 775	1	24
المجموع الفرعي	**20 106**	**2 034**	**22 140**	**9**	**78**
5 - الدعم المؤسسي					
- تنسيق المشروع	1 725	267	1 993	13	7
- مجالس صندوق التنمية المحلية	2 186	763	2 949	26	10
- بناء القدرات من أجل التمكين والعدالة الاجتماعية	1 077	120	1 196	10	4
المجموع الفرعي	**4 988**	**1 160**	**6 138**	**19**	**22**
مجموع التكاليف الأساسية	25 094	3 184	28 279	11	100
الطوارئ المادية	373	41	414	10	1
الطوارئ السعرية	3 380	492	3 872	13	14
التكاليف الكلية للمشروع	28 847	3 717	32 565	11	115

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الصندوق		منحة الصندوق		برنامج الأغذية العالمي		القطاع الخاص		المستفيدون		الحكومة المحلية		حكومة نيبال		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية			
1 - إنشاء بنى أساسية كثيفة العمالة																			
- الطرق الموصلة بين الأقاليم الإدارية	414	6.7	–	–	4 026	65.4	–	–	25	0.4	959	15.6	728	11.8	6 152	18.9	593	5 543	16
- البنى الأساسية على مستوى المجتمع المحلي	4 785	73.4	–	–	–	–	–	–	53	0.8	1 242	19.1	436	6.7	6 517	20.0	639	5 866	12
المجموع الفرعي	5 200	41.0	–	–	4 026	31.8	–	–	78	0.6	2 201	17.4	1 164	9.2	12 669	38.9	1 232	11 409	28
2 - إجارة الأحراج وإنتاج المواد الحرجية غير الخشبية	3 111	88.2	–	–	–	–	36	1.0	–	–	–	–	380	10.8	3 527	10.8	395	3 063	70
3 - إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية	1 779	80.4	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	435	19.6	2 213	6.8	721	1 333	160
4 - التمويل الريفي	4 433	61.8	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2 743	38.2	7 177	22.0	65	7 096	15
المجموع الفرعي	14 523	56.8	–	–	4 026	15.7	36	0.1	78	0.3	2 201	8.6	4 723	18.5	25 586	78.6	2 412	22 901	273
5 - الدعم المؤسسي																			
- تنسيق المشروع	1 423	65.9	360	16.5	–	–	–	–	–	–	–	–	405	18.5	2 188	6.7	295	1 827	65
- مجالس صندوق التنمية المحلية	2 605	76.5	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	799	23.5	3 404	10.5	871	2 232	201
- بناء القدرات من أجل التمكين والعدالة الاجتماعية	1 386	100.0	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	o	–	1 386	4.3	139	1 248	–
المجموع الفرعي	5 415	77.6	360	5.2	–	–	–	–	–	–	–	–	1 204	17.2	6 978	21.4	1 305	5 407	266
مجموع الصرف	19 937	61.2	360	1.1	4 026	12.4	36	0.1	78	0.2	2 201	6.8	5 926	18.2	32 565	100.0	3 717	28 308	539

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

25 - **الشـــراء** – ستتم جميع عمليات شراء السلع والخدمات من القرض المقدم من الصندوق وفقا للمبادئ التوجيهية للـــتوريد المطبقة في الصندوق ولا يتضمن المشروع توريدات تصلح للمناقصات التنافسية الدولية. ومعظم البنود يمكن الحصـــول علـــيها بســـهولة من مصادر محلية بأسعار تنافسية. وستنفذ جميع الأعمال المدنية المتصلة بإنشاء الطريق الأخضـــر علـــى أساس الإجراءات المنفذة حاليا في برنامج الأغذية العالمي في إطار الأعمال المتعلقة بالبنى الأساسية للمجـــتمعات الريفية وتشتري المعدات والبنود الجاهزة في الأسواق والتي لا تزيد تكلفة الوحدة منها عن 000 10 دولار أمريكـــي وفقـــا لإجراءات التسويق المحلية، أو من خلال التسويق الدولي في حالة عدم توفر هذه المنتجات في السوق المحلية. وسوف تدبر المساعدة التقنية أما على أساس التعيين من قوائم قصيرة أو عن طريق التعيين المباشر، مع اتباع إجراءات مقبولة للصندوق.

26 - **الصـــرف والحســـابات ومـــراجعة الحسابات** – ستفتح الحكومة حسابا خاصا بالعملات الأجنبية (بإيداع مبلغ 000 400 دولار أمريكي في البداية) في مصرف راسترا النيبالي في كاتماندو لتسهيل التدفقات العادية للأموال. وإضافة الـــى ذلـــك، ستفتح الحكومة: حسابا لوحدة تنسيق المشروع في نيبالغانج، وحسابات مشروع للجان التنمية على مستوى الأقســـام الإداريـــة ومجلـــس تمويل التنمية المحلية في كل قسم من الأقسام المشاركة في المشروع؛ وحسابات مشروع لـــــ"الطـــرق الخضراء" في هومالا، وجومالا، وموغو. وسيتم تجديد رصيد الحساب الخاص وفقا للإجراءات الموحدة للصـــندوق. وســـتودع أموال المنحة المقدمة من الصندوق من أجل المساعدة التقنية أو التدريب، أو لاستكمال البدلات المستحقة للموظفين في حساب منفصل للمنحة بالدولار الأمريكي في مصرف راسترا النيبالي في كاتماندو. وستخصص ســـجلات وحســـابات منفصـــلة للنفقات المتصلة بالمشروع في كل مؤسسة من المؤسسات المعنية، وهي وحدة تنسيق المشروع والأفرقة المحلية على مستوى القسم الإداري، ولجان التنمية المحلية والوزارات التشغيلية وغيرها من مقدمي الخدمـــات ومـــنظمات المجتمع المحلي. وستدمج أفرقة الأقسام هذه الحسابات على مستوى القسم الإداري وتقدمها إلى وحـــدة تنســـيق المشـــروع لمزيد من الدمج وسيقوم مكتب المراجع العام للحسابات بمراجعة الحسابات. وستقدم نسخة مصـــدق عليها من تقارير مراجعة الحسابات والقوائم المالية، بما في ذلك رأي مراجعي الحسابات في كشوف الانفاق، إلى الصندوق والى المؤسسة المتعاونة معه في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من انتهاء السنة المالية.

واو – التنظيم والإدارة

27 - **التنســـيق** – تعيـــن الوكالـــة الرائدة للمشروع مديرا للمشروع من الإدارة المحلية أو الوحدات الأخرى ذات الصلة. وتعين الحكومة لجنة توجيهية للمشروع، تظل قائمة لحين إقفاله، برئاسة وزير التنمية المحلية وتضم ممثلين عن وزارة المالـــية، وإدارة الـــزراعة، وإدارة خدمات الثروة الحيوانية، وإدارة الغابات في وزارة الحراجة وصون التربة، وإدارة تنمـــية البـــنى الأساسية المحلية والطرق الزراعية في وزارة التنمية المحلية، ولجنة التخطيط الوطنية. وستدعى شـــركات القطاع الخاص العاملة في المشروع لحضور اجتماعات اللجنة التوجيهية للمشروع. وسيعمل منسق المشروع كأمـــين للجنة التوجيهية للمشروع، التي ستتولى المسؤولية عن ضمان تنفيذ أنشطة المشروع وفقا لروح المشروع وعن تعزيـــز السياسات الحكومية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستقوم اللجنة التوجيهية للمشروع بما يلي: استعراض واعتماد برامج

العمـــل والميزانـــيات الســـنوية؛ وتوفـــير التوجـــيه على مستوى السياسة العامة ومعالجة القضايا التي تؤثر على أداء المشـــروع؛ وضمان حصول المشروع على الدعم اللازم من الوزارات التنفيذية في الوقت المناسب؛ واعتماد قرارات الـــتوريد؛ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ المشروع ومراقبته. وسيتولى عملية التنسيق على مستوى القسم الإداري مجلـــس صندوق التنمية المحلية، الذي سيتم توسيعه ليشمل مندوبين عن المجتمع المدني والوكالات المتخصصة. وسيتم التنسيق على مستوى لجنة التنمية القروية من خلال اجتماعات شهرية لمؤتمر الرؤساء والمديرين، الذي سيوسع ليشمل حراس الغابات وصغار المساعدين الفنيين من إدارة الزراعة وإدارة خدمات الثروة الحيوانية.

28 - **التنفـــيذ** – ستنشأ وحدة لتنسيق المشروع في نيبالغانج يرأسها منسق للمشروع يكون مقبولا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسيدعم الوحدة فريق للمساعدة التقنية يتألف من مستشار إدارة للمشروع، ومسؤول تدريب، ومسؤول تغذيـــة وباحث، وموظف مسؤول عن تحقيق تعميم المنظور الجنساني وتحقيق المساواة بين الجنسين، واختصاصي في التســـويق والمشاريع الصغيرة واختصاصي في المراقبة والتقييم، ومستشار لشؤون البنية الأساسية. وستضطلع الوحدة بالمســـؤولية عـــن التنفيذ اليومي للمشروع، بما في ذلك تنسيق أنشطة أفرقة الاقسام الإدارية في كل إقليم، ورصد أداء المشـــروع وسلامة كل وحدة من وحدات الائتمان وتعبئة المدخرات، وستقيم علاقات اتصال وثيقة مع التجار والقطاع الخـــاص، وتقيم صلات مع الشركات المهتمة بالعقود الزراعية. وسيضطلع مجلس صندوق التنمية المحلية بالمسؤولية عـــن تنفيذ المشروع على مستوى القسم الإداري. وسيعمل في صندوق التنمية المحلية مستشار لصندوق التنمية المحلية يعيـــن في إطار برنامج تعزيز الحكم المحلي، وستطلب ضمانات بأن يتم تدريب المستشار وأن يكون متاحا قبل أن يبدأ المشـــروع عملـــه فـــي القسم الإداري. وسيقوم مستشار صندوق التنمية بدعم قائد الفريق وموظفي الدعم في كل قسم إداري.

زاي – المبررات الاقتصادية

29 - **الفوائد والمستفيدون** – يتوقع أن يكون للمشروع تأثير واسع النطاق يتجلى في: (i) خدمة 200 لجنة من لجان التنمـــية القـــروية، تضـــم 000 115 أسرة معيشية، عن طريق إنشاء بنى أساسية؛ (ii) وتشكيل منظمات على مستوى المجتمع المحلي في 200 لجنة من لجان التنمية القروية في الأقسام الإدارية الـــ 11، لتمكين نحو 000 90 أسرة معيشية فـــي مـــنطقة المشروع من الحصول على ائتمانات. وبانتهاء المشروع سيبلغ عدد المنظمات التي شُكلت على مستوى المجـــتمع المحلي 960 4 منظمة. ويتوقع أن يحصل 000 107 عضو في منظمات المجتمع المحلي على قروض بحلول السنة الحادية عشرة للمشروع يبلغ مجموعها الكلي 354 مليون روبية نيبالية (4.8 مليون دولار أمريكي).

30 - **المحاصـــيل والـــثروة الحيوانـــية والفوائد الغذائية المرتبطة بهما** – سوف يساعد المشروع الأسر المعيشية الفقيرة على تحسين أمنها الغذائي عن طريق الإنتاج الإضافي من المحاصيل والثروة الحيوانية. وسيؤدي اتباع أسلوب الـــزراعة البينـــية للبقلـــيات، والـــزراعة التتابعية للمحاصيل، وزراعة أنواع محاصيل العلف في البتون والمصاطب واستخدام بذور محسنة إلى زيادة حجم الأغذية المتاحة وتنوعها والمساعدة في الحد من سوء التغذية الموسمي. وسوف تســـتفيد جميع الأسر المعيشية التي تعاني نقصا في الأغذية من زراعة أشجار الفاكهة، إما في الحدائق المنزلية أو في

الأراضـــي المســـتأجرة، ممـــا سيســـهم في الحد من نقص الفيتامينات وسوء التغذية. وستسهم الإنتاجية العالية للثروة الحيوانية التي ستتحقق نتيجة تحسين التغذية والإدارة أيضا في تحسين تغذية الأسر المعيشية وحالتها الصحية.

31 - **فوائد توفير فرص العمل** – سيؤدي المشروع أيضا إلى استحداث الكثير من فرص العمل على مستوى القرية ومســـتوى المجتمع المحلي. وإجمالا، سيتم تدريب نحو 920 10 من الاختصاصيين/المديرين. وإضافة إلى ذلك، سيقوم المشروع بتدريب نحو 455 امرأة وتوفير فرص لتشغيلهم كمشغلات للمشاتل. وعلاوة على ذلك، سيتم توليد 2.5 مليون يـــوم عمل – فرد من الوظائف من خلال البنى الأساسية، وسيشكل ذلك إضافة كبيرة لمدخرات الأسرة، بما سيحققه من فائدة ناجمة عن التقليل من سوء التغذية الموسمية.

32 - **الفوائـــد التي ستتحقق للمرأة** – سيفيد المشروع المرأة بصورة مباشرة عن طريق زيادة فرص الوصول إلى المعـــارف والتكنولوجيات، والسيطرة على الموارد الإنتاجية، واكتساب المهارات القيادية والإدارية. وستقوم 50% من مـــنظمات المجـــتمع المحلي (أو نحو 480 2 منظمة) بتدريب المديرات والأعضاء من النساء. وستضم كل قرية امرأة واحدة على الأقل مدربة كاختصاصية في الإرشاد الزراعي أو الغذائي.

33 - **الفوائد التي ستتحقق من إجارة الغابات** – سيستفيد نحو 000 15 من الأسر المعيشية المعدمة من الانتماء إلى مجموعـــات المنتفعين من إجارة الغابات من خلال فرصة الوصول إلى الأراضي الحدية للأحراج. وسوف تستفيد هذه الأســـر أيضـــا من الإمدادات المضمونة من علف الحيوان والحطب وسيؤدي ذلك إلى التقليل بدرجة كبيرة من الوقت والجهـــد اللازميـــن لجمع العلف والحطب، والذي غالبا ما تقوم به المرأة. وقد تستفيد هذه الأسر كذلك من إنتاج المواد الحرجية غير الخشبية، والتي يوجد سوق مضمون لها وأسعار ذات حد أدنى مضمون أيضا.

34 - **التحليل الاقتصادي والمالي** – لأسباب بديهية، لا يحتاج الصندوق إلى تحليل اقتصادي ومالي مفصّل لمشاريع آلـــية الإقراض المرنة. فطبيعة المشروع، وتأكيده على أن يتم توفير الخدمات على أساس الطلب، ينفي الحاجة لإجراء أي تحلـــيل من هذا النوع، وهو تحليل تكتنفه المشاكل حتى بالنسبة للعناصر الإنتاجية الرئيسية. وتقدر احتياجات الدعم لهـــذه العناصـــر على أساس اتجاهات الطلب على القروض في المناطق المستفيدة من مشروع الحكم المحلي ومن نهج الـــبرنامج التشاركي للتنمية الإقليمية الذي سيتبع في هذا المشروع. وقد تم تحديد الأنشطة التي سيضطلع بها في مجال المحاصـــيل والثروة الحيوانية والمنتجات الحرجية غير الخشبية والقطاعات غير النظامية وأجرى تقييم دقيق لسلامتها المالـــية. ومع ذلك، فليس هناك أساس سليم لتجميع هذه النماذج، لأن مزيج الأنشطة سيحدد على أساس الطلب. ويمول هـــذا دون إجـــراء التحليل المالي والاقتصادي لهذه العناصر ومن ثم للمشروع ككل. وتبين التحليلات المالية للأنشطة الإنتاجـــية الرئيســـية التي يضطلع بها من أجل مشاريع الثروة الحيوانية، وإنتاج المواد الحرجية غير الخشبية، والأسر المعيشية الفقيرة العاملة في الزراعة ومجموعات الاستفادة من إجارة الغابات – أنها تحقق معدلات مرتفعة من العائدات المالـــية. وتقـــدر نسبة معدل عائد المشروع إلى الاستثمار في إقامة ودعم مجموعات الاستفادة من إجارة الغابات بنحو 35% في منطقة التلال الوسطى و 28% في منطقتي التلال العليا والجبال.

حاء – المخاطر

35 - أكبر خطر يواجه المشروع هو حركة التمرد في نيبال. وسيبدأ المشروع أنشطته في الأقاليم الإدارية التي لا يكون تأثير التمرد فيها كبيرا. وإضافة إلى ذلك، سيركز المشروع على تمكين الفقراء ونقل الموارد إليهم، وعلى إنصاف الفئات المحرومة، بما في ذلك النساء، وبذلك فإنه يتصدى للأسباب الجذرية للتمرد. وتشير الخبرة المكتسبة من المشاريع الأخرى للصندوق في آسيا أنه على الرغم من الضغط من جانب المتمردين، فقد قامت المرأة بدور نشط من أجل كفالة استمرار المشاريع. ويأمل الصندوق أن يؤدي تركيز المشروع على تعميم المنظور الجنساني إلى دعم المرأة للمشروع بغض النظر عن المناخ السياسي في أي لجنة معينة من لجان التنمية القروية. ويمكن تلخيص المخاطر المتصلة بالمدخرات والائتمان على النحو التالي: (i) قد تكون المدخرات منخفضة في منطقة المشروع وقد يقل الطلب على الائتمان عما هو متوقع. وسيسعى المشروع إلى التغلب على هذه المشكلة في نهاية الأمر عن طريق إتاحة فرص وظيفية لأفقر الفئات من أجل زيادة مواردها؛ (ii) وقد لا تصل منظمات المجتمع المحلي إلى أفقر الأسر المعيشية لأن هذه الأسر تُعد غير جديرة بالائتمان. وسيسعى المشروع للتغلب على هذه المشكلة برفع الوعي في المجتمعات المحلية بالحاجة إلى مساعدة الأعضاء المعوزين وإيجاد حوافز عن طريق تقديم هبات نقدية للاتحادات التي تحقق تغطية واسعة في المجتمعات المحلية؛ (iii) وقد لا تتوفر مقومات البقاء للاتحادات المقترح إنشاؤها. ولكن الحال قد يختلف عن ذلك في الواقع بسبب الطابع الطويل الأمد للمشروع، الذي سيتيح وقتا كافيا لإيجاد عمليات ائتمانية لتغطية تكاليف التشغيل. وعلاوة على ذلك، سيوفر المشروع التدريب لقادة منظمات المجتمع المحلي من أجل ضمان نشوء اتحادات قوية. وقد صمم المشروع بحيث يحتفظ بالحد الأدنى الضروري من الموظفين اللازمين لإدارة عمليات الائتمان، ويعهد بجميع الأنشطة الأخرى إلى وكالات خارجية عن طريق التعاقد. ومع ذلك، فإنه إذا تبين أن الاتحادات لا تزال غير قادرة على الاستمرار، فسوف يكون لدى المشروع أموال مخصصة لتقديم هبات إلى الاتحادات لمواصلة أنشطتها لحين تدبير أموال إضافية.

طاء – الأثر البيئي

36 - عملا بالإجراءات المتبعة في الصندوق أعدت خلال فترة صياغة المشروع مذكرة للفحص والتصنيف البيئي. وقد صنفت المذكرة المشروع ضمن الفئة باء، ومن ثم يعتبر إجراء تقييم بيئي كامل غير ضروري وغير مناسب.

ياء – السمات الابتكارية

37 - يتضمن تصميم المشروع سمات مبتكرة معينة جديدة بالنسبة لمشاريع الصندوق في نيبال: '1' اتباع نهج قائم على مراعاة الحقوق. ومن أجل التصدي للمستوى المرتفع من التمييز ضد الفئات الهامشية، سيسعى المشروع إلى تمكين المرأة والطبقات المحرومة، والذين لا يملكون أرضا، والأقليات الإثنية من خلال القيام بحملات للتوعية بالحقوق وبمبادرات تتعلق بالسياسة العامة والدعوة؛ '2' والقيام، في إطار توسيع نطاق خبرة الصندوق في التعامل مع المجتمع المدني في نيبال، بدعم قيام نظام للوساطة المالية على مستوى القرية، يضطلع فيه مديرو منظمات المجتمع المحلي بإدارة عمليات الادخار والائتمان؛ '3' والاستفادة من الخبرة التي اكتسبها الصندوق من المشروع الإنمائي لإجارة غابات التلال وإنتاج العلف عن طريق كفالة حقوق أفقر الفئات في الوصول الآمن إلى الموارد الإنتاجية للأحراج،

والقـيام في الوقت نفسه بتطوير هذه الموارد من أجل إنتاج المواد الحرجية غير الخشبية عن طريق إقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

38 - تشـكل اتفاقـية القرض بين مملكة نيبال والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسـها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

39 - ومملكة نيبال مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

40 - وإني مقتنع بأن المساعدة المالية المقترحة تتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

41 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقـدم الصندوق إلى مملكة نيبال قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتهـا خمسة عشر مليونا وستمائة ألـف (15 600 000) وحـدة حقـوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 ديسمبر/كانون الأول 2041، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد (0.75٪) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخـرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

قـرر: أن يقـدم الصـندوق إلـى مملكـة نيبال منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتهـا مائتان وتسعين ألف (290 000) وحـدة حقـوق سـحب خاصة، وأن تخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسـي للشـروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2001)

1 - **التمويل** – يوافق الصندوق على تقديم قرض لحكومة مملكة نيبال (الحكومة) قيمة أصلها خمسة عشر مليون وستمائة ألف (000 600 15) وحدة حقوق سحب خاصة ومنحة قيمة أصلها مائتان وتسعون ألف (000 290) وحدة حقوق سحب خاصة لتمويل المشروع شريطة أن يخفض القرض في حال حصلت الحكومة على تمويل مشترك على شكل منحة لعنصر الدعم المؤسسي على أن يكون التخفيض مساويا لهذه المنحة. وسيعلم الصندوق الحكومة على الفور بأي تخفيض من هذا القبيل.

2 - **حسابات المشروع** – (أ) ستفتح وزارة التنمية المحلية وتبقي على حساب جار بالدولار الأمريكي في المكتب المصرفي في كاتماندو التابع لمصرف راسترا النيبالي وذلك لأغراض تلقي أموال المنحة لتمويل عنصر الدعم المؤسسي بصورة جزئية (حساب منحة المشروع). وسيفوض مدير المشروع والمسؤول عن حسابات المشروع في وزارة التنمية المحلية معا بالصلاحية الكاملة لتشغيل حساب منحة المشروع.

(ب) ستفتح وزارة التنمية المحلية وتبقى على حساب جار بالروبية النيبالية لدى فرع نيبالغانج التابع لمصرف راسترا النيبالي وذلك لتلقي حصيلة القرض لدعم وحدة تنسيق المشروع (حساب وحدة تنسيق المشروع). وسيفوض كل من منسق المشروع والمسؤول عن حسابات المشروع في الوزارة معا بالصلاحية الكاملة لتشغيل حساب وحدة تنسيق المشروع.

(جـ) ستحمل وزارة التنمية المحلية كل لجنة من لجان التنمية على مستوى الإقليم الإداري على فتح حسابين بالروبية النيبالية لدى فرع محلي لمصرف تجاري لأغراض عمليات المشروع. وسيتلقى أحد هذين الحسابين الأموال لأغراض العنصر الفرعي الخاص بالطريق الأخضر (حساب المشروع لتمويل الطريق الأخضر) بما يتماشى مع الاتفاقية ذات الصلة بين وزارة التنمية المحلية ولجنة التنمية على مستوى الإقليم الإداري، ومجلس صندوق التنمية المحلية لكل إقليم إداري (اتفاقية الإقليم الإداري). وسيستخدم الحساب الآخر لكل عمليات المشروع الأخرى (حساب المشروع للجان التنمية على مستوى الإقليم الإداري) وسيفوض كل من مسؤول التنمية المحلية والمسؤول عن الحسابات في كل لجنة تنمية على مستوى الإقليم الإداري بالصلاحية الكاملة لتشغيل كل من حساب المشروع لتمويل الطريق الأخضر وحساب المشروع للجان التنمية على مستوى الإقليم الإداري.

(د) ستحمل وزارة التنمية المحلية كل مجلس من مجالس صندوق التنمية المحلية على فتح حساب جار بالروبية النيبالية لدى فرع محلي لمصرف تجاري وذلك لتلقي الأموال من لجنة التنمية على مستوى الإقليم الإداري لأغراض عمليات المشروع عدا الأنشطة الواردة تحت العنصر الفرعي الخاص بالطريق الخضر (حساب مجالس صندوق التنمية المحلية)، بما يتماشى مع الاتفاقية المعقودة مع الإقليم الإداري ذي الصلة. وسيفوض الأمين التنفيذي

لمجلس صندوق التنمية المحلية ورئيس فريق القسم الإداري معا بالمسؤولية الكاملة عن تشغيل حساب المشروع لمجالس صندوق التنمية المحلية.

3 - **إيصال موارد المشروع** – ستقوم وزارة التنمية المحلية بتحويل الأموال المتاحة وغيرها من الموارد المطلوبة في خطط العمل السنوية والميزانيات السنوية إلى كل لجنة من لجان التنمية على مستوى القسم الإداري وكل مجلس من مجالس صندوق التنمية المحلية بما يتماشى مع الاتفاقية مع القسم الإداري المعني وذلك لأغراض عمليات المشروع، شريطة ألا تقوم الوزارة بإتاحة مثل هذه الأموال لأي لجنة من لجان التنمية على مستوى القسم الإداري أو أي مجلس من مجالس صندوق التنمية المحلية ما لم والى أن يتم التوقيع على الاتفاقية مع القسم الإداري المعني وأن يستلم الصندوق والمؤسسة المتعاونة نسخة من هذه الاتفاقية الموقعة.

4 - **الإسهام المقابل** – خلال فترة تنفيذ المشروع، ستتيح الحكومة لوزارة التنمية المحلية أموالا مقابلة بقيمة إجمالية تعادل 000 926 5 دولار أمريكي بما يتماشى مع الإجراءات الوطنية المتبعة فيما يخص المساعدات الإنمائية. ولهذا الغرض فستخصص الحكومة سنويا وبصورة مسبقة مبالغ في ميزانيتها لكل سنة مالية بما يعادل الإسهام المقابل الذي تم تقديره في خطة العمل والميزانية السنوية لكل سنة من سنوات المشروع، وستتيح الحكومة مثل هذه المخصصات لوزارة التنمية المحلية على شكل دفعات مقدمة كل أربعة أشهر. كذلك فستحمل الحكومة كل لجنة من لجان التنمية على مستوى الإقليم الإداري على إتاحة الأموال المقابلة لكل مجلس من مجالس صندوق التنمية المحلية خلال فترة تنفيذ المشروع بما يتماشى مع الاتفاقية المعقودة مع القسم الإداري ذي الصلة.

5 - **توفير الاستئجار** – ستتيح الحكومة: (أ) للمشاركين في المشروع الأراضي العامة التي يطلبها المكتب المحلي للإحراج على مستوى القسم الإداري ضمن مدة لا تتعدى ستة أشهر من تاريخ الطلب بما في ذلك ضمان أن توافق الشعبة الإقليمية للإحراج على الخطط التشغيلية للمكتب المحلي للإحراج على مستوى القسم الإداري في الأوقات المحددة؛ (ب) تأجير الأراضي لمجموعة المنتفعين بالغابات عن طريق الاستئجار لمدة لا تقل عن 25 سنة مع إمكانية التمديد لفترة 15 سنة أخرى؛ (جـ) ضمان أن تنشئ كل لجنة من لجان التنمية على المستوى الإقليم الإداري للإشراف على الاستئجار لضمان أن يكون تأجير الأراضي متاحا للمجموعة المستهدفة حصرا.

6 - المشاركة في التمويل. في وقت لا يتعدى ستة أشهر من تاريخ نفاذ مفعول اتفاقية القرض، ستكون الحكومة قد حصلت على تمويل على شكل منحة لفترة تنفيذ المشروع بأكملها.

7 - **قضايا التمايز بين الجنسين والمساواة** – ستضمن الحكومة إدماج قضايا النساء والفئات المستفيدة الضعيفة في جميع أنشطة المشروع خلال فترة تنفيذه. ولتحقيق هذه الغاية تضمن الحكومة ما يلي:

(أ) أن يشجع المشروع النساء والفئات المستفيدة الضعيفة للإضلاع بأدوار قيادية وللإسهام في صنع القرار على مستوى كل من الأسرة والمجتمع المحلي.

(ب) إعطاء النساء والفئات المستفيدة الضعيفة الأولوية في التدريب ليصبحوا من العاملين في التعبئة الاجتماعية وأخصائيين قرويين وأصحاب مكاتب وعاملين في المشروع بما يحقق الهدف المقرر

وهو شغل النساء والفئات المستفيدة الضعيفة لحوالي 35% و15% من المناصب على التوالي بحلول نهاية المرحلة الأولى من المشروع.

8 - **الاتفاقيات** – في وقت لا يتعدى ستة أشهر من تاريخ النفاذ، ستسعى الحكومة لعقد الاتفاقيات مع شركات القطاع الخاص التي تخص من بين ما تخصه العناصر الفرعية الخاصة بالمشاتل وتسويق المنتجات الحرجية غير الخشبية بالشروط والأوضاع التي توافق عليها المؤسسة المتعاونة.

9 - **نظام المراقبة والتقييم** – تضمن الحكومة أحداث نظام المراقبة والتقييم في وقت لا يتعدى ستة أشهر من تاريخ النفاذ.

10 - **الاستعراضات المرحلية** – تضمن الحكومة القيام بعمليات مراجعة الحسابات والدراسات الضرورية في وقت لا يتعدى الشهرين قبل كل استعراض مرحلي.

11 - **حماية الموارد** – ستأخذ الحكومة كل الإجراءات المعقولة لضمان تنفيذ كل الإجراءات والسياسات القائمة لحماية موارد الإحراج والحياة البرية في منطقة المشروع.

12 - **اللوائح الداخلية للتمويل الصغير** – ستقوم الحكومة بإعداد مسودة اللوائح الداخلية للتمويل الصغير الخاصة لعنصر التمويل الصغير في أقرب وقت ممكن عمليا على ألا يتعدى 12 شهرا من تاريخ النفاذ. وستحدد اللوائح الداخلية للتمويل الصغير إجراءات الإقراض ضمن نطاق المنظمات المجتمعية والتي ستتماشى مع الخطوط الموجهة الواردة في كتيب تنفيذ المشروع وتتضمن من بين ما تتضمنه:

(أ) معايير تأهيل الأعضاء للحصول على قروض؛

(ب) معدلات الفائدة وآليات السداد وآجالها (بما في ذلك فترات السماح إن وجدت)؛

(جـ) سقوف الإقراض للأفراد والمجموعات؛

(د) آليات الموافقة على القروض وصرفها؛

(هـ) توزيع الدخل الناجم عن القروض.

سيتم إقرار اللوائح الداخلية للتمويل الصغير كجزء من كتيب تنفيذ المشروع.

13 - **صندوق تغطية المخاطر** – سيضع مدير المنظمة المجتمعية جانبا ما يعادل 1.5% من نطاق الأموال المدارة لتشكيل صندوق لتغطية المخاطر. ولن تطلب المنظمة المجتمعية أية ضمانات للقروض التي تمنحها لأعضائها إلا أن كل عضو في هذه المنظمة المجتمعية سيكون مسؤولا مسؤولية جماعية تكافلية عن كل المبالغ التي لم يسددها غيره من أعضاء المنظمة.

ملحق

14 - **منسـق المشـروع** – ستعين الحكومة منسقا للمشروع يتمتع بالخبرة والمؤهلات الضرورية من بين موظفي الخدمـة المدنية لديها، ويجب أن يتمتع منسق المشروع بالخبرة في إدارة مشروعات التخفيف من وطأة الفقر المرتكزة علـى السكان المحليين وأن يحظى بموافقة الصندوق عليه. وسيخول هذا المنسق بالصلاحية للقيام بمسؤولياته في ظل المشروع، وسيتولى منسق المشروع مهام منصبه لمدة لا تقل عن السنتين، ويجب أن يحظى أي شخص يخلفه في هذا المنصب بموافقة الصندوق عليه وأن يتمتع بنفس المؤهلات والخبرات المذكورة أعلاه.

15 - **الشروط السابقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:**

(أ) أن تكون الحكومة قد عينت منسقا للمشروع حسب الأصول؛

(ب) أن تكون الحكومة قد عينت مستشارا لصندوق التنمية المحلية في كل قسم إداري يدخل في المرحلة الأولى من المشروع؛

(جـ) أن تكـون الحكومـة قـد فتحـت الحساب الخاص، وحساب منحة المشروع وحساب وحدة تنسيق المشروع حسب الأصول؛

(د) أن تكـون الحكومـة قـد قدمـت مسودة خطة العمل السنوية والميزانية السنوية للسنة الأولى من المشروع؛

(هـ) أن تكون الحكومة قد حددت مخصصات مبدئية في ميزانيتها كأموال مقابلة؛

(و) أن تكـون الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي قد اتفقا كتابة على الدخول في اتفاقية البرنامج بانتظار تأكيد البرنامج على التزامه بالموارد التي سيقدمها للحكومة؛

(ز) أن يوافـق الصندوق شكلا ومضمونا على نموذج الاتفاقية مع القسم الإداري، وأن تكون نسخة من هـذه الاتفاقـية الموقعـة مع قسمين إداريين على الأقل من الأقسام الإدارية التي ستغطيها المرحلة الأولـى من المشروع قد سلمت للصندوق والمؤسسة المتعاونة. وأن تكون لجنة التنمية على مستوى القسم الإداري في كل قسم من مثل هذه الأقسام قد فتحت حساب المشروع لتمويل الأخضر وحساب المشروع للجنة التنمية عن مستوى القسم الإداري، وأن يكون المكتب المحلي للأحراج على مستوى القسم الإداري، قد فتح حساب المشروع للمكتب المحلي للأحراج على مستوى القسم الإداري؛

(ح) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء المتعلق بذلك من طرف الحكومـة قـد رخـص بهما حسب الأصول أو تم التصديق عليهما بواسطة الإجراءات المؤسسية الإدارية والحكومية الضرورية؛

ملحق

(ط) أن تكـــون الحكومـــة قد سلمت الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا تصدره وزارة العدل والقانون والشؤون البرلمانية أو أي مستشار قانوني آخر يوافق عليه الصندوق على النحو الذي يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

NEPAL

Land area (km^2 thousand), 1997 1/	143	**GNI per capita (USD), 1999 4/**	220
Total population (million), 1999 4/	23.4	**Average annual real rate of growth of GNP per capita, 1990-98 2/**	2.4
Population density (people per km^2) 1998 1/	160	**Average annual rate of inflation, 1990-98 2/**	8.9
Local currency	Nepalese Rupee (NPR)	**Exchange rate: USD 1 =**	NPR 74.0

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate), 1980-98 1/	2.5	GDP (USD million), 1999 4/	4 995
Crude birth rate (per thousand people), 1998 1/	34	Average annual rate of growth of GDP 1/	
Crude death rate (per thousand people), 1998 1/	11	1980-90	4.6
Infant mortality rate (per thousand live births), 1998 1/	77	1990-98	5.0
Life expectancy at birth (years), 1998 1/	58		
		Sectoral distribution of GDP, 1998 1/	
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	8.9	% agriculture	40
Poor as % of total rural population 1/	44	% industry	22
Total labour force (million), 1998 1/	10.5	% manufacturing	10
Female labour force as % of total, 1998 1/	40	% services	37
		Consumption, 1998 1/	
Education		General government consumption (as % of GDP)	9
Primary school gross enrolment (% of relevant age group), 1997 1/	113 a/	Private consumption (as % of GDP)	80
Adult literacy rate (% age 15 and above), 1998 3/	39	Gross domestic savings (as % of GDP)	10
Nutrition			
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	2 366	**Balance of Payments (USD million)**	
Prevalence of child malnutrition (height for age % of children under 5), 1992-98 1/	53	Merchandise exports, 1998 1/	485
Prevalence of child malnutrition (weight for age % of children under 5), 1992-98 1/	57	Merchandise imports, 1998 1/	1 238
		Balance of merchandise trade	-753
Health			
Health expenditure, total (as % of GDP), 1990-98 1/	5.5	Current account balances (USD million)	
Physicians (per thousand people), 1990-98 1/	0.04	before official transfers, 1998 1/	-524
Percentage population without access to safe water, 1990-98 3/	29	after official transfers, 1998 1/	-422
Percentage population without access to health services, 1981-93 3/	90	Foreign direct investment, 1998 1/	12
Percentage population without access to sanitation, 1990-98 3/	84		
		Government Finance	
Agriculture and Food		Overall budget surplus/deficit (including grants) (as % of GDP), 1997 1/	-3.9
Food imports as percentage of total merchandise imports, 1998 1/	12 a/	Total expenditure (% of GDP), 1997 1/	16.8
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land), 1995-97 1/	350	Total external debt (USD million), 1998 1/	2 646
Food production index (1989-91=100), 1996-98 1/	117.2	Present value of debt (as % of GNP), 1998 1/	31
		Total debt service (% of exports of goods and services), 1998 1/	7.0
Land Use			
Arable land as % of land area, 1997 1/	20.3	Nominal lending rate of banks, 1998 1/	14.0
Forest area (km^2 thousand), 1995 1/	48	Nominal deposit rate of banks, 1998 1/	8.9
Forest area as % of total land area, 1995 1/	33.7		
Irrigated land as % of cropland, 1995-97 1/	38.2		

n.a. not available.
a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Report*, 2000
2/ World Bank, *Atlas*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
4/ World Bank, *World Development Indicators database*, 2001

PREVIOUS IFAD FINANCING TO NEPAL

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan /Grant Acronym	Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement (as % of Approved Amount)
Integrated Rural Development Project (Sagarmatha Zone)	AsDB	AsDB	HC	12 Dec 78	01 Nov 79	31 Dec 88	L - I - 10 – NEP	USD	13 000 000	88.7%
Small Farmer Development Project	IFAD	AsDB	HC	05 Dec 80	10 Jul 81	31 Dec 87	G – I - 64 - NE	SDR	800 000	100.0%
Small Farmer Development Project	IFAD	AsDB	HC	05 Dec 80	10 Jul 81	31 Dec 87	L - I - 57 - NE	SDR	9 800 000	100%
Command Area Development Project	AsDB	AsDB	HC	17 Dec 81	01 Oct 82	30 Sep 89	L - I - 82 - NE	SDR	9 800 000	62.0%
Second Small Farmer Development Project	IFAD	AsDB	HC	02 Apr 85	03 Mar 86	30 Jun 91	G - I – 134 - NE	SDR	110 000	56%
Second Small Farmer Development Project	IFAD	AsDB	HC	02 Apr 85	03 Mar 86	30 Jun 91	L - I - 166 - NE	SDR	15 150 000	99.7%
Aquaculture Development Project	AsDB	AsDB	HC	18 Sep 86	15 Oct 87	31 Dec 92	L - I - 191 - NE	SDR	4 200 000	14.7%
Production Credit for Rural Women Project	IFAD	UNOPS	HC	10 Sep 87	30 Nov 88	31 Dec 97	L - I - 208 - NE	SDR	4 750 000	100%
Hills Leasehold Forestry and Forage Development Project	IFAD	UNOPS	HC	07 Dec 89	18 Feb 91	31 Dec 01	L - I - 250 - NE	SDR	10 000 000	34.6%
Groundwater Irrigation and Flood Rehabilitation Project	IFAD	UNOPS	HC	19 Apr 94	01 Nov 94	31 Dec 01	L - I - 352 - NP	SDR	7 000 000	47.6%
Poverty Alleviation Project in Western Terai	IFAD	UNOPS	HC	11 Sep 97	10 Mar 98	31 Dec 04	L - I - 452 - NP	SDR	6 550 000	27.8%

AsDB Asian Development Bank
UNOPS United Nations Office for Project Services
HC Highly concessional

LOGICAL FRAMEWORK

Notes: (i) As the project is demand-driven, the output targets remain highly indicative and in some cases are not specified in detail; (ii) as the project is funded under the FLM, the output targets only correspond to the first phase; and (iii) the logframe should be regarded as indicative. The logframe will need to be reworked by project stakeholders during the course of implementation

NARRATIVE SUMMARY	OBJECTIVELY VERIFIED INDICATORS	MEANS OF VERIFICATION	ASSUMPTIONS AND RISKS
Goal To ensure more resilient livelihoods and basic human dignity among poor and socially disadvantaged people in the uplands of the Mid- and Far-Western Regions of Nepal	At least 60% of households report considerable improvement in livelihood (gender, ethnicity, caste). The reported social status of 40% of households is considerably enhanced (gender, ethnicity, caste). The prevalence of chronic malnutrition among children less than 5 years of age is reduced by at least 10% in project-related areas (boys and girls). Households provided with secured rights to land, forest and pasture areas increased by 3 000 ha by the end of Phase I - **Trigger Indicator for Phase II.** (i) % increase in annual average household income (gender, ethnicity, caste); (ii) % increase in per capita income (gender, ethnicity, caste). No. of women, youth and *dalits* reporting increased employment opportunities, income and access to assets and natural resources; improved health (for women); economic independence (for men); more mobility and decision-making power; reduced violence and discrimination, as result of project.	Population-based survey Population-based survey Anthropometric survey and rolling baseline survey, at mid term and project close. Rolling baseline data and participatory impact assessment. Comparative evaluation through longitudinal data. Rolling baseline data and participatory impact assessment.	All stakeholders accept that quality of life includes both livelihoods and social justice. Improved capacity of local groups of PSDP leads to effective mobilization of, and access to, resources, improved services and effective claims to social justice. District teams (DTs), partner NGOs, government officials, line agencies and private sector adopt strategies.
Purpose To assist in self-empowerment and in strengthening the capacity of poor and socially disadvantaged groups of people to: • Mobilize and increase their own resources; • gain access to external resources; • claim social justice A secondary project objective will be to: • create dynamic grass-roots institutions (COs) which will ultimately be federated at the VDC and DDC levels.	**Production indicators** % Increase in annual average household crop/livestock production. % increase in household leasehold forestry production (including NTFPs) (gender, ethnicity and caste). **Consumption indicators** Increased consumption and dietary diversification (gender, ethnicity, caste, age). **Access to resources and services** At least 400 COs report improved access to services at the end of first phase (by group, caste and gender). **Social justice indicators** No. of households reporting experience of social justice. % increase in CO members reporting equity/democracy in group membership composition. % increase in PSDP participation in COs. **CO viability indicators** % increase in borrowing (landed, landless, gender by household head); % increase in group savings with COs by PY4 (this measures both profitability and confidence in the system). No of clusters/federations established by the end of second phase – **Trigger indicator for Phase III.**	Rolling baseline survey, project M&E. Regular participatory impact assessment studies and monitoring. Participatory Impact Monitoring (PIM) PIM Annual statements of VDC accounts and statements of federated body after its formation	The overall situation and environment (incl. security situation) does not deteriorate to the point that the project cannot be effectively implemented. DTs and NGOs are willing and able to work with local groups of PSPD in a self-empowering mode. Local service providers have the technical know-how and the capacity to provide. Effective dialogue on policy may lead to policy changes. There is little or no interference in the credit process and relative independence of cooperatives from local elites. Synergy among government and village organization is enhanced and institutionalized. The various VDC-level bodies formed by different NGOs can be harmonized into one single federation of VDC-based cooperatives. There is an adequate number of NGOs in the district.
Outputs/Deliverables			

NARRATIVE SUMMARY	OBJECTIVELY VERIFIED INDICATORS	MEANS OF VERIFICATION	ASSUMPTIONS AND RISKS
I. Labour-intensive Infrastructure Development implemented 'Green road' built between Simikot and Jumla. Rural infrastructure schemes identified, built and maintained by disadvantaged groups on a demand-driven basis.	**The exact figures for Phase I cannot be estimated as the component is demand-driven.** 125 km of 'green road' constructed (20 km of 'green road' constructed in Phase I). No. and area of small-scale or micro irrigation schemes constructed/rehabilitated and maintained. No. of trails and bridges constructed/rehabilitated/maintained. No. of community facilities (incl. storage facilities) constructed and maintained. No. of water supply and sanitation schemes constructed/rehabilitated and maintained No. of disadvantaged groups successfully expanding irrigated area, and % of irrigated area increased. No. of micro-hydropower units and watermills constructed, functioning effectively and maintained. 70% of labour for earthworks is provided by disadvantaged groups identified by the communities and Social Mobilizers, of which at least 35% are female.	Progress reports Participatory M&E	Availability of local material Sufficient skills available to construct, operate and maintain infrastructure Willingness of target groups to participate VDCs have sufficient capacity to effectively implement projects Severe landslides do not occur in areas of infrastructure development
II. Leasehold Forestry and NTFP production implemented Improved and sustained access of landless people to forestry resources (leasehold); NTFP production developed for commercialisation outside of the concerned Districts; Business services and market support provided to community enterprises (incl. NTFPs); Strengthened institutional capacity and improved responsiveness of NGOs and government agencies in forestry sector	22 500 ha leasehold forestry handed over to LFUGs (3 000 ha in Phase I). No. of households organized into FUGs. 1 000 LFUGs trained and operating successfully (135 in Phase I) - **Trigger Indicator for Phase II.** No. of training sessions, workshops, cross-learning and services requested from FUGs/LSGs. No. and quality of LFUG operational plans; harvesting systems (methods, season, frequency) incorporated in operational plans. No of operational plans successfully implemented. Quantity and quality of harvest from LFUGs. No. of community verification exercises of ecologically sustainable collections of NTFPs undertaken. No. of local monitoring plans implemented effectively. No of trials of NTFPs/MAPs cultivation; no of demonstration plots; no of women running nurseries; area of NTFP/MAP cultivation; species cultivated. No. of landless households organized into leasehold groups and managing forest areas effectively. No. of forest enterprises established and performing effectively. Number and efficacy of policy actions initiated; degree of local participation in policy process.	Progress report Participatory M&E	Line agencies, community FUGs and project officers coordinate effectively to provide community forestry and/or leasehold forestry benefits to target group. Legislation pertaining to community forestry and commercial use of forest products is favourable for local use rights.
III. Crop and livestock production implemented	**Phase I** Research contract to NARC implemented and number of trails undertaken Promotion of technology through demonstrations has been initiated Promotional material has been disseminated Village extension specialists, village animal health workers, nursery operators, farmers, DLSO and DADO staff trained and operating effectively. Exposure tours undertaken Leasehold farmers trained effectively in production of quality seed Kitchen gardens promoted for disadvantaged groups Nurseries established and managed effectively	Progress reports Participatory M&E Progress reports Participatory M&E	Target groups are willing to participate in and take up project activities. Training, demonstrations and research results are relevant. Market price volatility may expose farmers to higher risks on cash crops. Target groups willing to participate. Effective service providers are easily available. On-farm trials and research results are relevant to target group.

NARRATIVE SUMMARY	OBJECTIVELY VERIFIED INDICATORS	MEANS OF VERIFICATION	ASSUMPTIONS AND RISKS
IV. Rural microfinance implemented	**Phase I** 400 COs established and managing saving and credit effectively, benefiting priority target group (at least 50% women) - **Phase 1-2 trigger.** 800 managers/presidents trained and managing effectively. Increasing amount of beneficiary savings over time (by 80% by end of phase 1) - **Phase 1-2 trigger.** 40 village-level auditors trained and auditing effectively. Amount of credit from own savings disbursed as loans to disadvantaged groups. Amount of credit from LDFBs disbursed to disadvantaged. Lending to women from group savings is approx. 35% of total - **Phase 1-2 trigger.** 100% of COs formed have functioning savings and credit schemes within second year of establishment and are meeting regularly. Repayment rates (95%) – **Phase 1-2 trigger.** No. of VDC-level and District-level federations established. Jointly-produced balance sheets (savings, investments & profits etc.) at end of Phase I.; No. of association/federation links with banks established at end of Phase II.	Progress reports and disbursement reports. Participatory M&E	Market trends and fluctuations do not adversely affect economic viability of on- and off- farm activities. Project staff properly trained and motivated. Willingness and ability of target groups to participate effectively.
V. Institutional support implemented Project coordination and institutional support provided. PCU and DTs functioning effectively. COs functioning effectively at the grass-roots level, with increasing membership and increasing savings per member. The secondary-level association functioning effectively at the VDC level. The tertiary-level federation of DDC-level associations emerging at the district level. Rights-based issues mainstreamed in the project developed and enforced. Gender and poverty concerns successfully mainstreamed in the project.	**Phase I** PCU staffed and established at Nepalgunj. District resource mapping completed and action plan prepared for each district, identifying (i) the VDCs that the project will operate in; and (ii) the service providers, their expertise and strengths and weaknesses. DTs established in four districts and functioning effectively under the LDFB Boards. Project staff recruited and trained: one PC; Professional staff at the PCU and DTs comprising a team leader, M&E officer, an accountant and selected service providers. All coordinating committees at the district level to be included in first phase established and functioning effectively. Manuals prepared. Participatory M&E system developed and operating effectively. Management information system established. Where available, NGOs contracted to provide services. VDC and district-level federation started up. - **Phase 2 to 3 trigger.** All studies and evaluation reports concluded and made available to the review missions – **Phase 1-2 and 2-3 trigger.**	Progress reports and disbursement reports. Participatory M&E Records kept by the COs. Regular documents maintained by the COs and VDC-level federation.	It is possible for project staff to develop a close working relationship with the DDC, LDF Board and line ministries.

COSTS AND FINANCING

Expenditure Accounts by Components

	Labour-Intensive Infrastructure Development		Leasehold Forestry Resources And NTFP Production	Crop and Livestock Improvement	Rural Microfinance	Institutional Support		Capacity Building for Empowerment and Social Justice	Total	Physical Contingencies	
	Inter-District Roads	Community Infrastructure				Project Coordination	Local Development Fund Boards			%	Amount
I. Investment Costs											
A. 'Green Road' construction	4 141	-	-	-	-	-	-	-	4 141	10.0	414
B. Community infrastructure /a	-	5 030	-	-	-	-	-	-	5 030	-	-
C. Equipment, materials & vehicles	-	-	434	1 069	-	241	782	-	2 526	-	-
D. Training and workshops	6	27	473	388	98	305	732	1 196	3 224	-	-
E. Studies and research	50	-	499	158	13	116	100	-	936	-	-
F. Contract for NGO services	-	-	1 279	-	-	-	-	-	1 279	-	-
G. Credit capital	-	-	-	-	4 632	-	-	-	4 632	-	-
Total Investment Costs	**4 197**	**5 057**	**2 685**	**1 614**	**4 743**	**661**	**1 613**	**1 196**	**21 768**	**1.9**	**414**
II. Recurrent Costs											
A. Staff salaries	235	358	-	-	1 710	296	509	-	3 108	-	-
B. Field allowances	-	-	242	194	195	-	-	-	631	-	-
C. Local TA	312	-	33	9	-	737	-	-	1 090	-	-
D. Operations and maintenance	134	101	83	112	127	299	826	-	1 681	-	-
Total Recurrent Costs	**681**	**458**	**358**	**316**	**2 031**	**1 332**	**1 335**	**-**	**6 511**	**-**	**-**
Total Baseline Costs	**4 878**	**5 515**	**3 043**	**1 930**	**6 775**	**1 993**	**2 949**	**1 196**	**28 279**	**1.5**	**414**
Physical contingencies	414	-	-	-	-	-	-	-	414	-	-
Price contingencies	860	1 002	484	284	402	195	456	190	3 872	1.8	68
Total Project Costs	**6 152**	**6 517**	**3 527**	**2 213**	**7 177**	**2 188**	**3 404**	**1 386**	**32 565**	**1.5**	**482**
Taxes	16	12	70	160	15	65	201	-	539	-	-
Foreign exchange	593	639	395	721	65	295	871	139	3 717	1.3	48

\a Financed 80% from IFAD loan, 10% from DDC and 10% from VDC.

Disbursement Accounts by Financiers

(USD' 000)

	IFAD (Loan)		IFAD (Grant)		WFP		Private Sector		Beneficiaries		Local Government		HMGN		Total		For.	Local (Excl.	Duties &
	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Exch.	Taxes)	Taxes
1. Civil works	4 754	42.3	-	-	4 026	35.8	-	-	-	-	1 789	15.9	674	6.0	11 243	34.5	1 124	10 119	-
2. Equipment, materials and vehicles	2 458	85.8	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	335	12.0	2 794	8.6	1 397	1 062	335
3. Transport of beneficiary inputs	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	73	100	73	0.2	-	73	
4. Training and studies	4 765	100.0	-	-	-	-		-	-	-	-	-	0	-	4 765	14.6	476	4 288	-
5. Technical assistance	790	66.6	360	30.3	-	-	36	3.0	-	-	-	-	-	-	1 186	3.6	-	1 186	-
6. NGO services	1 498	100.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1 498	4.6	-	1 498	-
7. Credit	4 169	90.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	463	10.0	4 632	14.2	-	4 632	-
8. Salaries and allowances	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	273	6.2	4 148	93.8	4 421	13.6	-	4 421	-
9. Incremental operating expenses	1 504	77.0	-	-	-	-	-	-	78	4.0	138	7.1	232	11.9	1 952	6.0	683	1 074	195
Total	**19 937**	**61.2**	**360**	**1.1**	**4 026**	**12.4**	**36**	**0.1**	**78**	**0.2**	**2 201**	**6.8**	**5 926**	**18.2**	**32 565**	**100.0**	**3 681**	**28 353**	**530**

IMPLEMENTATION ARRANGEMENTS AND RESPONSIBILITIES

Formation of Grass-Roots Institutions (COs)

1. The implementation arrangements for social mobilization will follow the current procedures of the PDDP. Overall responsibility for institution building at the village level will rest with the project social mobilizers (SMs), who will encourage the villages to form COs, elect presidents and managers, and ensure that they receive training under the project. At the same time, each SM will conduct a socio-economic survey to identify the target group. The CO will be a male member-based, a female member based, or a mixed male/female member-based organization. The SMs will visit the COs regularly and attend their meetings. At these meetings, the SMs will take part in the discussions and check the CO managers' record keeping. The auditors recruited and trained by the project will audit the CO accounts. Village-level specialists, trained by the line ministries and backstopped by the project and government staff at the district level, will provide technical support to the beneficiaries.

The 'Green Roads' Sub-Component

2. Costs under this sub-component include provision for an initial technical feasibility study (USD 50 000) to assess the most feasible alignment and the availability of materials, labour and costs. The roads will be built subject to the approval of the DDCs concerned. These environmentally friendly 'green roads' start off as trails and are enlarged each year until they reach the necessary width of 4.5 m. All work is done manually

3. The 'green road' will be constructed using labour-intensive techniques. RCIW will provide food, tools, material cash and training. The Government will provide engineering services and construction material. The DDC will approve projects, coordinate planning, monitor implementation, and mediate problems. Local NGOs and consultants will help to mobilize and establish the groups and train their members. User groups (UGs), comprising food-deficit families, will implement food-for-work projects. DDCs will maintain the 'green roads', with the support of VDCs and the Department of Roads, each contributing NR 12 000/km/year towards their maintenance.

4. The implementation of this sub-component, with the support of WFP, will follow existing RCIW procedures. At the district level, four institutions will be involved in the execution of RCIW activities. These are the DPSU, the DDC, the VDC and the NGO. TA to supervise and monitor the project will be provided by an NGO. The NGO's obligation will be to provide TA to MOLD and other cooperating project partners, either directly or through consultants. The NGO will advise, assist and support project partners working at all levels in the field, and strengthen the capacity of the user committee and the UGs. In line with present practice, the Government will establish a DPSU to store rice (food-for-work) and supervise road construction. The DPSU will be staffed with an engineer, three overseers, an accountant, storekeepers and security guards. The roles and responsibilities of the various participating institutions will be as follows:

- **World Food Programme.** WFP's main obligation will be to provide the specified quantity of rice on time as well as tools for construction and some office equipment. It will also provide funds to share the cost of storing and handling the rice on a 50:50 basis with the Government.
- **DDC:** At the district level, the overall responsibility for project activities will rest with the DDC, which will ensure that the roads are built in line with the district's plans, approve additional funds as necessary and monitor progress.

- **DPSU.** The main responsibilities of the DPSU are to: (i) carry out detailed designs, and cost and material estimates for roads; (ii) arrange for the storage and transport of rice; (iii) facilitate the formation of user committees; (iv) advise UGs on technical and organizational matters; (e) measure and certify work-in-progress; and (v) monitor project performance.
- **NGO technical units.** The NGO will be responsible for: (i) assisting the DPSU on programme-related matters, preparing cost estimates, organizing and conducting on-the-job training for UGs and the committees; and (ii) assisting the DPSU in technical site preparation; and certification of work-in-progress, which will be undertaken jointly with the DPSU.
- **VDC.** The VDC will facilitate project identification and provide cash for the payment of unskilled labour used during the construction phase of RCIW projects. It will also support the SM to form the user committee and identify beneficiaries to be organized into UGs.
- **UGs.** User groups will provide the labour and take over the management of the project by setting up a user committee.

Small-Scale Infrastructure Development Sub-Component

5. The small-scale infrastructure component will be implemented through the VDCs in line with present arrangements under the PDDP, with the support of the LDF and the DDCs.

6. **Scheme selection**. Beneficiary selection and the mobilization of communities will be the responsibility of the SMs recruited by the LDFB. The SMs will motivate the COs, encouraging them to identify their critical infrastructure constraints and prioritize them on the basis of eligibility criteria. The proposals will be discussed in the VDC, the *Ilaka* Committee and the DDC. Once approved by the DDC, the overseer/DDC engineer will conduct a technical feasibility study. Once the study has been undertaken, the project will be included in the annual work programme and budget (AWP/B) of the district. The proposal will then be reviewed by the SM to ensure that: (i) it benefits most members of the communities, especially the poor; (ii) the VDC will contribute the required cash contribution and deposit at least NPR 5.0 per day to the beneficiaries' savings accounts; (iii) communities ensure that the poorest members are employed once construction begins; and (iv) IFAD's contribution to the sub-project does not exceed USD 10 000.

7. Once the funding for the proposal has been evaluated, construction will be undertaken by UGs with the support of the overseer and engineers in the DDC office, who will organise UGs and help them select a user committee with the assistance of the SM. The user committee will be trained by the sub-overseers and commence work under the guidance of the overseers.

8. **Operation and maintenance.** Each CO will arrange to collect infrastructure maintenance charges from members. Each community will be required to maintain its facilities from these funds. The LDF overseer or the district engineer will train the COs in facility maintenance techniques.

Leasehold Forestry and NTFP Production Component

9. The DFOs, who will receive annual allocations from LDF to implement the agreed programme, will implement this component. The DFOs will prepare operational plans for demarcating the areas involved or contract an NGO to undertake these functions. The mobilization and training of LFUG leaders will be undertaken by the project SMs or an NGO contracted by DFOs. DFOs, who will also train the LFUG and its members in conservation-based forestry practices, will provide technical training for LFUGs. The NGO will organize the groups, prepare operational plans and arrange for them to be approved by the DFOs. Once the plans are approved, they will demarcate the LFUG lands. LFUG members will secure credit from the COs. NGOs will ensure that NTFP production follows conservation-based practices and that the benefits are distributed equally among members.

10. **Nurseries.** The project will establish one nursery for every LFUG within the land leased. This sub-component, which is targeted at women, will be implemented by an NGO with support from the private sector. In order to be eligible to enter into contracts as village nursery operators, women will be required to: (i) be heads of households; (ii) be CO members with access to credit; (iii) have experience or be trained in NTFP production; and (iv) be willing to grow species that can be propagated locally and provide a holding area for those that will only be provided by the private companies. These nurseries will be managed as follows: (i) the NGO will identify five women for training in nursery management; (ii) the women will construct and prepare seedbeds with the help of the NGOs; (iii) the private company will train the women at District headquarters; and (iv) the women will maintain the nurseries and sell the plants at a profit. The initial planting material will be provided in the form of a grant and any subsequent purchases will be made on credit.

11. **Private sector.** Liaison with private-sector companies will be maintained by the PCU marketing specialist, who will also be responsible for forming trader groups and ensuring that price information is available to the beneficiaries on timely basis. The private companies will be responsible for: (i) providing planting material at cost; (ii) training beneficiaries, DFO and NGO staff; (iii) occasionally supervising production; and (iv) purchasing produce at a stipulated floor price. The farmers will be free to sell to whomever they wish.

12. **Research on domesticated NTFP production. T**he project is expected to finance research on additional plants that can be domesticated. The following procedures will be followed in granting the contracts: (i) the PCU will shortlist selected companies/NGOs that have both experience and a ready source of planting material for research purposes; (ii) short-listed companies will be invited to submit technical and financial proposals; (iii) bids will be evaluated by a tender committee; (iv) the results of that evaluation will be made available to the cooperating institution; and (v) once approved, the contract will be awarded.

Crop and Livestock Improvement Component

13. **Designation and responsibilities of project parties.** The LDF Boards will implement this component, with support from DADO and DLSO staff. The component will provide a comprehensive programme for promoting integrated farming through training and extension, demonstrations, research, supplies of planting material, improved animal health and nutrition and breed improvement.

14. **Training.** Training will be provided to line ministry staff, village specialists and persons involved in demonstrations: (i) DADO and DLSO staff will be trained by local TA recruited by the PCU, in accordance with the curricula drawn up by the training advisor with the help of the research advisor; and (ii) village specialists, who will be identified by the VDCs, will be trained by DADO and DLSO staff in sustainable agriculture farming, composting, forage production in the terrace risers and edges, and improved livestock husbandry practices, including animal health management.

15. **Extension.** This will be undertaken at demonstration sites and through farmer-to-farmer visits. Ten demonstration sites will be set up in each VDC. These sites will consist of forage and agricultural crops to show the benefits of integrated farming systems. The COs will identify farmers to establish and operate demonstration plots. The DADO and DLSO staff will train the farmers at the sites. The project will provide seed for demonstration in the form of grants. In certain cases, such as replication of the existing legume-cereal mixed cropping practices, DADO and DLSO staff will organize exposure tours. The TA research advisor in the PCU, with inputs from DADO staff, will prepare extension material and review the materials after the adaptive trials have been conducted. The material will be distributed by the LDFB to the junior assistants, junior technical assistants, village specialists and the village health workers (VAHWs).

16. **Planting material** will be provided through nurseries. One multipurpose nursery will be established for each VDC. To be eligible to enter into a contract as a village nursery operator, women will be required to: (i) be heads of households; (ii) be CO members with access to credit; (iii) have experience or be trained in NTFP production; and (iv) be willing to grow species that can be propagated locally and provide holding areas for those that can only by provided by the private companies. In consultation with the COs, the project will select two poor women or *dalits* for management of the nurseries. The nurseries will be managed as follows: (i) the identified women will be trained in nursery management; (ii) the women will build and prepare seedbeds with the help of the JTAs; and (iii) DADO and DLSO staff will train the nursery operators.

17. **Provision of animal health services** will be the responsibility of VAHWs, two of which will be trained in each VDC at the regional training centre of the district livestock service. Once these VAHWs have been trained, they will receive a start-up kit as a grant. Any subsequent replenishment of the medicine supply will be the responsibility of the VAHWs, who will be eligible to receive credit.

18. **Adaptive research trials** will be conducted by the National Agricultural Research Council (NARC) under a contractual agreement. These trails will be conducted on blast-resistant rice and hay crops in Jumla and on true seed potatoe production in both the hills and high-hill districts. NARC will provide seed, supervise trials and prepare periodic reports and a final report.

19. **Breed improvement** will be initiated by the project by supporting an ongoing programme for supplying breeding male goats and buffaloes. With respect to sheep, the project will improve local breeds by introducing private stud farming on a pilot basis. This will be implemented as follows. NARC will be contracted to execute this component. As part of the contract, NARC will train farmers; select the stock with the assistance of DLS staff; develop breeding plans; and supervise the farmers.

Rural Microfinance Component

20. This component will be implemented by the LDF Boards, savings and credit facilitators (SCFs), SMs, COs and auditors, in line with PDDP procedures. SMs will mobilize and support COs in the target villages. COs will retail credit to their members, with CO managers maintaining records and granting loans after training. Technical support and training will be provided through trained village specialists and by staff of line agencies (DADO, DLSO, district forestry office and NGOs). Auditors will be recruited and trained to audit CO records and accounts. LDF will provide credit to each of the COs for on-lending to CO members. The amount of funds released to the LDF will be based on the AWP/B. Funds will be released as part of the general disbursement of the Village Development Programme from MOLD. The funds will be available to the LDF on a grant basis and will be deposited in an interest-bearing account that will be managed by the team leader. The interest accrued will remain in the credit account.

21. **Credit organizations.** COs will be established in the VDCs. COs may be formed according to gender or with mixed membership, but at least 50% of the members will be women. LDF will provide credit to eligible COs based on credit plans prepared by COs and recommended by the SM/SCF. It is not required that CO should have legal status to be eligible for loans under the component. COs will be eligible to receive credit from LDF if, *inter alia*, they: (i) are at least six months old, with an excellent record in managing members' savings (ii) maintain a recovery rate of 95%; (iii) hold regular meetings attended by 90% of their members; (iv) have a manager and president who are both trained and have demonstrated capacity for maintaining accounts and book-keeping; and if (v) each prospective member borrower of such COs are permanent residents of the villages and save regularly.

22. **Risk fund.** Individual borrowers under the CO will be required to contribute 1.5% of the spread on the funds managed, whether under the project or from their own funds generated from savings.

These funds will be set aside as a loan-loss provision and constitute the risk fund. No collateral other than CO joint liability will be required for loans to members.

23. **Credit by-laws.** The PCU will prepare draft credit by-laws for the component as soon as practicable but no later than 12 months after the project loan becomes effective. The credit by-laws will set forth procedures for lending within COs and will include, *inter alia*, (i) member eligibility criteria for receiving loans; (ii) lending ceilings for individuals and groups; (iii) loan approval and disbursement mechanisms; and (iv) information on the distribution of income received from loans. The PCU will submit the draft credit by-laws to the PSC for approval. Once approved by the PSC, the PCU will submit the draft credit by-laws to IFAD and the cooperating institution for comment and approval. The PSC will adopt the credit by-laws, substantially in the form approved by IFAD, for application to all credits extended to project beneficiaries that are financed (directly or indirectly) by the loan. The PCU will provide copies thereof to IFAD and the cooperating institution promptly after adoption.

24. **Equity fund.** In consultation with the cooperating institution, LDF will establish and maintain an equity fund and deposit therein all interest earned. The fund will be deposited in an interest-bearing account and will be available as equity capital to district-level federated bodies, provided all member COs have reached at least 95% of the members in their communities.

ORGANIZATIONAL CHART

Chart 1: WUPAP – Institutional Framework

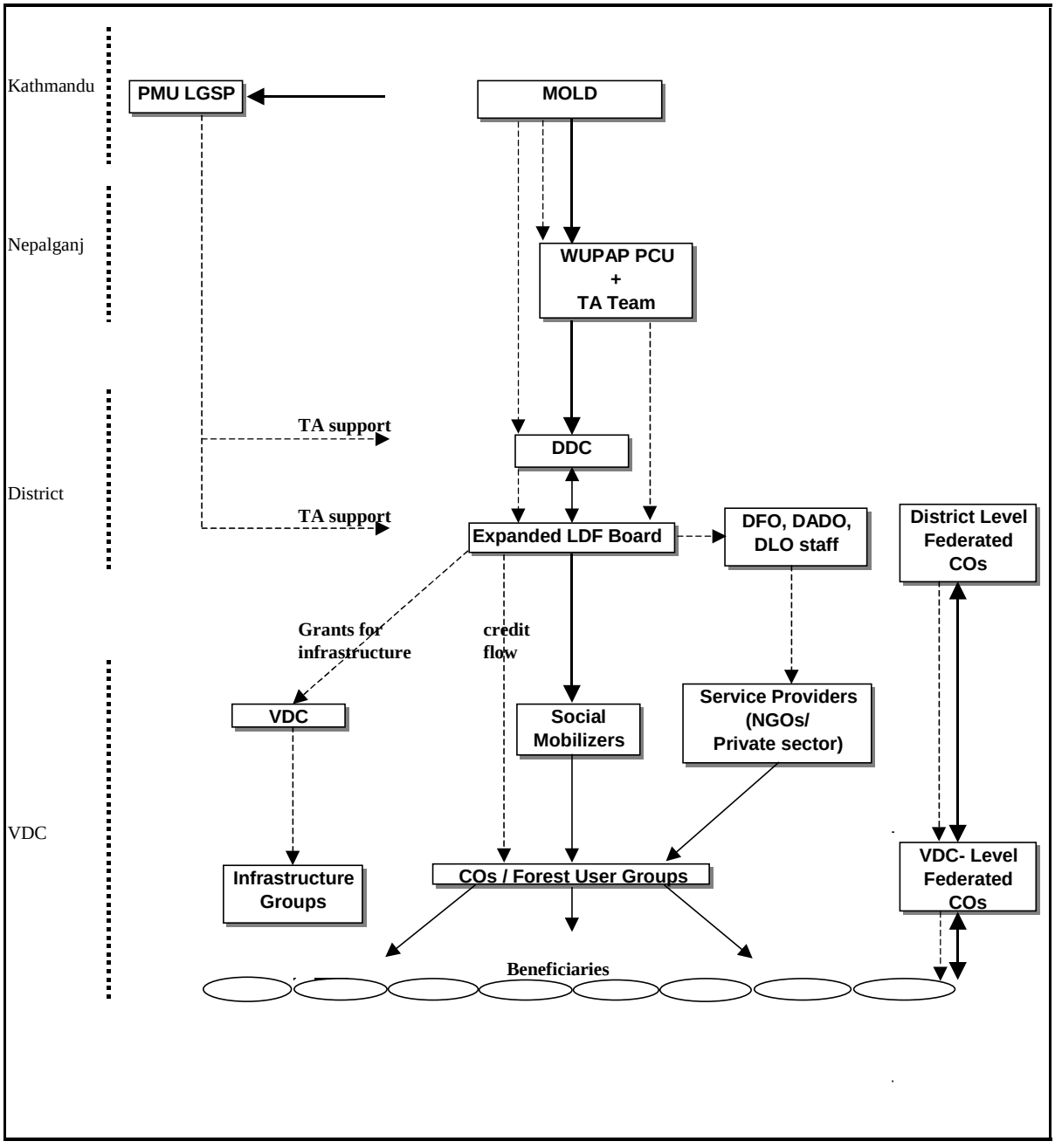

Legend
indicates fund flow
indicates lines of authority
indicates provision of services

Chart 2: Organization Structure for Green Roads under RCIW

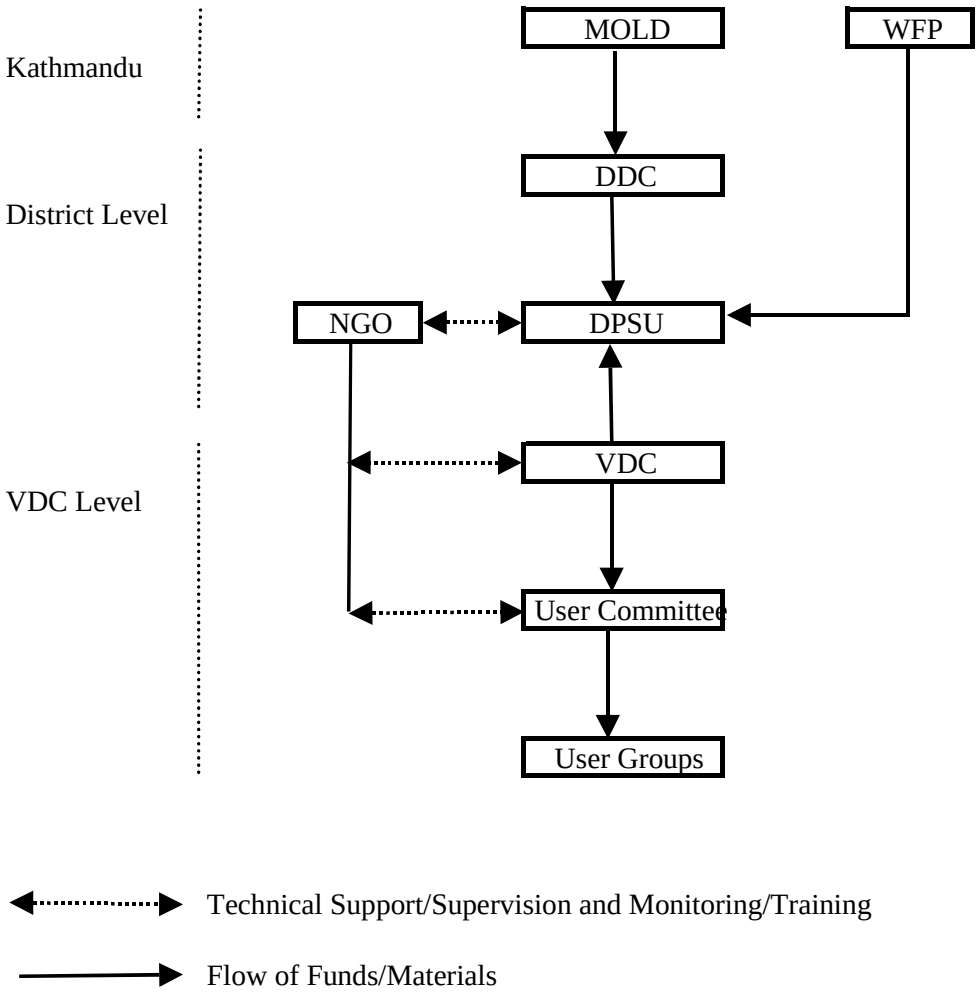

FLEXIBLE LENDING MECHANISM AND CONDITIONS

FOR SUBSEQUENT LENDING

1. **Flexible Lending Mechanism**. The project will be funded under the FLM. As such, it is divided into three distinct phases: (i) an initial phase of four years to establish the institutions and procedures, when activities will start in at least four Districts; (ii) an expansion phase of four years (PY 5-8); and (iii) a final phase of three years (PY 9-11), which will focus on consolidation and institutionalization of project gains. Under the FLM, a series of so-called 'triggers' or preconditions for deciding whether or not to proceed with, delay or cancel the subsequent phases of the project, have been developed. A joint review by the Government, IFAD and village stakeholders at the end of PY 4 and PY 8 will determine whether or not the preconditions have been met and recommend an appropriate course of action. The reviews will also recommend, where appropriate, under which disbursement or other conditions a subsequent phase should be undertaken. The decision to proceed to subsequent phases will, however, rest with IFAD management and will be a disbursement condition for all expenditures in subsequent phases.

2. **First-phase activities**. The first four years (PY 1-4) of the project will focus on: setting up the PCU, the LDFs and grass-roots-level institutions; developing the M&E system; testing the procedures for operations; training project staff and sensitizing all DDC and VDC staff and village-level specialists; establishing nurseries and distribution mechanisms; initiating NTFP production and leasehold forestry in four Districts; contracting NARC to initiate research; starting work on the Simikot-Jumla 'green road'; and, where requested, building village infrastructure works.

3. **Triggers for proceeding from Phase I to Phase II (assessed at the end of PY 4), include:** (i) forest leases will have been made available in a timely manner and on at least 3 000 ha of land for leasehold forestry; (ii) the project will have operated on target and reached beneficiaries as planned (440 COs and 135 LFUGs formed); (iii) the project will have maintained loan recovery rates of 95%; (iv) 20 km of 'green roads' will have been built; (v) 75 small-scale infrastructures will have been constructed; and (vi) all studies and evaluation reports will have been concluded to IFAD's satisfaction and made available to the review mission in PY 4. Priority will be given to women and *dalits* to train as Social Mobilizers, Village Specialists, office holders and project staff, with a target of 35% women and 15% *dalits* in each position by the end of the first phase.

4. **Triggers for proceeding from Phase II to Phase III (assessed at the end of PY 89).** It is premature to specify quantitative figures for triggers from phases II to III. However, indicators may include: (i) leases having been made available in a timely manner to at least ---- COs and --- LFUGs; (ii) the project having operated on target and reached beneficiaries as planned; (iii) all studies and evaluation reports having been concluded to IFAD's satisfaction and made available to the review mission in PY 8 and the project having operated on target and reached beneficiaries as planned (----- CO and --- LFUGs formed); (iv) ---% women and --% *dalits* trained as SMs and village specialists, and ---% recruited under the project; (v) project maintaining loan recovery rates of 95%; (vi) all studies and evaluation reports concluded to IFAD's satisfaction and made available to the review mission in PY 4; and (vii) there is a favourable impact on beneficiaries, especially women and *dalits*

ECONOMIC AND FINANCIAL ANALYSIS

1. IFAD does not require a detailed economic and financial analysis for FLM projects, and for obvious reasons. The nature of the project, with its emphasis on demand-based provision of services, precludes such analysis, which is problematic even for the major productive components. Activities in the crop, livestock, NTFP and informal sectors have been identified and their financial viability assessed. However, there is no sound basis for aggregating these models as the mix of activities will be demand-driven. This inhibits financial and economic analysis of these component and, thereby, of the project as a whole.

2. **Agricultural enterprises.** The livestock activities to be promoted under the project are profitable and their desirability is underlined by the large demand for credit to undertake these activities. Goat production seems to have given returns of less than one United States dollar per day. However, it is widely known that households in the project area find this activity attractive and most households have successfully borrowed for goat breeding under LGP and PDDP. The additional financial incentives necessary to encourage families to invest in honey production will derive from the incremental output of crops and fruit resulting from improved pollination.

3. **NTFP production.** A financial analysis has been undertaken for the cultivation of medicinal and aromatic plants, which are traditionally collected as NTFPs. The models show that the domestication of NTFP gives attractive returns to both capital and household labour. As the market is assured and large, and as the risks are low, there is reason to believe that the farmers will adopt domesticated NTFP production despite the high investment cost of NPR 9 500 per *ropani* (0.05 ha). The attractiveness of the investment is enhanced by the relatively low-level requirement – about 23 labour days per *ropani*.

4. **Microenterprise activities.** Sample models have been derived for some off-farm activities appropriate for landless persons. These income-generating activities are diverse and not easily comparable. In most cases, the activities are short-term in nature and sometimes seasonal. They include trading, weaving and portering. It has been assumed that financing will be provided at the prevailing interest rate of 18%. The models indicate that all identified activities will be financially profitable with benefit/cost ratios ranging from 2.1 to 8.9 (calculated as the ratio of net annual income, including finance charges, to the initial investment).

5. **Financial impact on LFUGs.** A financial analysis was conducted based on detailed analysis of data derived from the ongoing Hill Leasehold Forestry and Forage Development Project. The investment costs of USD 6 242 and USD 8 452 per LFUG in the mid- and high hills, respectively, are high and include all the incremental establishment costs (incurred by the project). Nevertheless the financial internal rates of return have been estimated at 35% and 28%, respectively.

6. **Viability and sustainability of the project.** Sustainability is a key project objective. An analysis of the Dolpa District, which is the remotest and least populated part of the project area, indicates that the costs of all the credit staff and administration should be covered by PY 11, with only 65% of the VDCs covered by the project in the District. There is little doubt that any proposed CO federation would be viable if it expanded its operation to cover the entire District. In any event, there is room for any emerging federation to increase its charges if the interest income from credit does not cover the operating costs. Sensitivity analysis indicates that the break-even year may change from PY 11 to PY 16 if the expenses increase by 50%, but the viability is not in doubt. However, to ensure sustainability, the project allows for the build-up of the capital fund of NR 6.6 million, to cushion the emerging organization against unforeseen events.